إفصاحات بازل ٢
المحور ٣ وبازل ٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

pwc

تقرير النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ع فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ – المحور الثالث وبازل ٣

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وكما هو منصوص عليه في تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب.م. ١٠٢٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ حول إفصاحات بازل ٢ - المحور ٣ وإفصاحات بازل ٣ (الإفصاحات) للبنك الأهلي ش.م.ع.ع بعمان (البنك) المبينة في الصفحات من ١ إلى ٣٨ كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. لقد تم إعداد الإفصاحات من قبل الإدارة وفقاً لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب.م. ١٠٠٩ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ والتعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ والتعميم رقم ب.م. ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ والتعميم رقم ب.م. ١١٤٩ بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ المعدل بالخطاب رقم BSD/CB/FLC/٢٠١٨/١٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨ الخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠١ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ والخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠٥ بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠. لقد نفذنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة المنظم لمهام الإجراءات المتفق عليها. وقد نُفذت تلك الإجراءات، كما هو منصوص عليه في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، فقط لمساعدتكم في تقييم مدى التزام البنك بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب.م. ١٠٠٩ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ والتعميم رقم ب.م. ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ والتعميم رقم ب.م. ١١٤٩ بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ المعدل بالخطاب رقم BSD/CB/FLC/٢٠١٨/١٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، الخطاب رقم BSD/CB/FLC/٢٠١٨/١٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، الخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠١ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠. والخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠٥ بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠.

وندرج النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

استناداً إلى تنفيذ الإجراءات المفصلة أعلاه، فقد وجدنا أن الإفصاحات تخلو من أي أخطاء جوهرية.

وحيث إن الإجراءات أعلاه لا تشكل مراجعة أو فحصاً منفذاً وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لمهام الفحص، فلا نعرب عن أي تأكيدات بصدد الإفصاحات.

وفي حال قيامنا بالمزيد من الإجراءات أو بإجراء مراجعة أو فحص للإفصاحات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لمهام الفحص، فربما استرعت انتباهنا أمور أخرى وذكرناها لكم.

إن تقريرنا هذا معد فقط للغرض الموضح في الفقرة الأولى منه ولاطلاعكم ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف سوى البنك المركزي العُماني. يتعلق هذا التقرير فقط بإفصاحات البنك ولا يشمل أي قوائم مالية للبنك ككل أو لأي تقارير أخرى للبنك.

إن التزاماتنا حول هذا التقرير منفصلة كلياً عن أي دور آخر قد نؤديه (أو قد أديناه) كمراقبي حسابات البنك أو غير ذلك، ولا تتغير مسؤولياتنا والتزاماتنا بموجب ذلك. لا يوجد في هذا التقرير، أو في أي شيء قيل أو تم فعله في سياق هذه الخدمات أو فيما يتعلق بها، ما من شأنه أن يقدم أي واجب عناية قد يكون لنا بصفتنا مراقبي الحسابات لأي قوائم مالية للبنك.

برايس وترهاوس كوبرز ش.م.م
س.ت ١٢٣٠٨٦٥
C.R. No 1230865
PricewaterhouseCoopers LLC

مسقط، سلطنة عُمان
٦ مارس ٢٠٢٢

برايس وترهاوس كوبرز ش.م.م، سلام سكوير – جنوب، الطابق الرابع، جناح ٤٠٢-٤٠٤، مدينة السلطان قابوس ص ب ٣٠٧٥، روي، الرمز البريدي ١١٢ مسقط، سلطنة عُمان، هاتف رقم ٩١١٠ ٢٤٥٥ (٩٦٨)+، فاكس رقم ٤٤٠٨ ٢٤٥٦ (٩٦٨)+
www.pwc.com/me

محاسبون قانونيون ترخيص رقم ١٠٦٥٣٦٩L – استشارات مالية وإدارية ترخيص رقم ١٠٦٥٢٩٠L – سجل تجاري رقم ١٢٣٠٨٦٥ البطاقة الضريبية رقم ٨٠٥٥٨٨٩

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. مقدمة

يمثل هذا التقرير الإفصاحات النوعية والكمّية لبازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣، حيث يسلط الضوء على كفاية رأس المال، وملف المخاطر، وعملية الرقابة في البنك الأهلي ش.م.ع.ع («البنك») وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العُماني. والغرض من الإفصاحات هو استكمال المحور ١، الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، والمحور ٢، عملية تقييم الرقابة للإطار. ويجب قراءتها مع القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لدى البنك «سياسة إفصاح» رسمية للإفصاح عن المعلومات التي يتيحها للجمهور وكذلك للهيئات الرقابية. تم وضع إطار لهذه السياسة لتحسين الشفافية حول أنشطته وترويج حوكمة جيدة. يتيح البنك المعلومات للجمهور وفقًا لسياسته الخاصة بالإفصاح عن المعلومات واللوائح المعمول بها.

تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

قام البنك بتنفيذ العديد من الإجراءات لضمان حماية الأفراد والأنظمة والعمليات التجارية في جميع الأوقات خلال هذه الجائحة إلى جانب إدارة مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل. وشملت هذه الإجراءات ما يلي:

– مراقبة الائتمان بشكل مكثف ومستمر، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر تضرراً.

– تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وحسابها فيما يتعلق بتغطيات الإدارة/ تعديلات ما بعد النموذج، بما في ذلك إعادة الهيكلة / إعادة الجدولة.

– إنشاء سيناريوهات مختلفة خلال سنة ٢٠٢٠ و٢٠٢١ لحساب تغطيات الإدارة/ تعديلات ما بعد النموذج.

– تم توفير التأجيل لجميع العملاء الذين طلبوا في الغالب مع القليل من الرفض. انتهى مخطط التأجيل بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

– كما تمت إعادة النظر في الاحتمالات المرجحة للسيناريوهات وتعديلها خلال سنة ٢٠٢٠.

– المراقبة الصارمة لمقاييس وتوقعات السيولة الرئيسية.

– تفعيل فريق إدارة الأزمات بالبنك.

– تم تجميع إجراءات مختلفة بما في ذلك دليل عملية سيناريو الإغلاق، وإجراءات التأجيل والتنازل، ووضع معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية الداخلية، إلخ.

– التوقف عن تحميل الفائدة على الفائدة للمقترضين المتأثرين خلال فترة التأجيل أو إعادة الهيكلة اللاحقة بما يتماشى مع لوائح البنك المركزي العماني.

– العمل من المنزل وتقسيم الفرق من بين العديد من الإجراءات الأخرى لضمان استمرارية الأعمال.

– اتخاذ تدابير وقائية مختلفة للتخفيف من مخاطر الأمن الإلكتروني.

– إيقاء الموظفين والعملاء على دراية بالتهديدات الإلكترونية المحتملة الناتجة عن الوضع الوبائي الحالي.

– التأكد من استمرار تغطية البنك بشكل مناسب لأي عمليات احتيال إلكترونية غير متوقعة.

– استمرار مراقبة آثار الجائحة على المركز المالي ورأس المال بالبنك.

٢. النطاق

يعد البنك هذا التقرير وفقًا لاتفاقية بازل وبالامتثال لتوجيهات البنك المركزي العُماني.

يغطي نطاق التطبيق البنك فقط وليس جزءاً من أية مجموعة سواءً كعضو أو ككيان رئيسي في المجموعة.

٤. هيكل رأس المال

تختلف قاعدة رأس المال للامتثال للأغراض التنظيمية عن رأس المال المحاسبي. ويتم تصنيف رأس المال النظامي للبنك إلى فئتين – رأس المال الفئة ١ والفئة ٢.

يتضمن رأس المال الفئة ١ رأس المال الرئيسي ويتم تصنيفه لاحقًا إلى رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١. يتكون رأس المال العادي الفئة ١ من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة المخفضة من خلال الخسائر المتراكمة غير المحققة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأي خصم إضافي مطبق محدد في اتفاقية بازل ٣ لرأس المال. يشتمل رأس المال الإضافي الفئة ١ على أدوات رأس المال الدائمة.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

يشتمل رأس المال الفئة ٢ على احتياطيات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومخصّص الخسارة الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية كما يسمح بها البنك المركزي العُماني والدين الثانوي.

لا توجد أداة رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس المال للبنك.

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إطار إدارة رأس مال البنك هو التأكد من الاستقرار من خلال الحفاظ على مبلغ كافٍ من رأس المال عالي الجودة ليتناسب مع ملف المخاطر الخاص به. إن مستويات رأس المال الجيدة، تساعد البنك في تحقيق تصنيف ائتماني قوي وزيادة حقوق المساهمين. يضمن إطار العمل الامتثال لمتطلبات رأس المال النظامي التي حددها البنك المركزي العُماني.

يمتلك البنك التصنيفات الائتمانية التالية في الوقت الحالي:

كابيتال انتليجانس

تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل: BB

تصنيف العملات الأجنبية قصير الأجل: B

النظرة المستقبلية: سلبية

تصنيف وكالة فيتش

تصنيف الجدارة المالية: +b

تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: B+

تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: B

النظرة المستقبلية: مستقر

إن عملية تقييم متطلبات رأس المال للبنك تبدأ من تجميع خطة الأعمال السنوية حسب وحدات الأعمال الفردية التي يتم توحيدها في خطة الموازنة السنوية للبنك. توفر خطة الموازنة السنوية تقدير للنمو الإجمالي في الأصول، وتأثيرها على رأس المال والربحية المستهدفة.

تخضع الأهداف الاستراتيجية للأعمال واحتياجات رأس المال المستقبلية للتقييم ضمن إطار العمل. في العادة، يستخدم البنك تقنيات تخصيص رأس المال لتوزيعه على جميع دوائر مخاطر الأعمال بالبنك لغرض تحقيق أفضل النتائج.

وفقا لأحكام هذا الإطار، تحدد مصادر لرأس المال في المستقبل ويتم وضع خطط لزيادة رأس المال والاحتفاظ به. يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال الخاص به ويعدله في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطته. من أجل الإبقاء على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يعدل البنك مبلغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين أو يصدر رأس مال مرتجع للمساهمين أو يصدر أوراق رأس المال.

يقوم قسم المالية بالبنك بالمراقبة وإعداد تقارير حول المركز المخطط له مقابل المركز الفعلي لضمان أن يكون للبنك رأس المال الكافي في جميع الأوقات. تتم مراقبة الأصول المرجحة بالمخاطر ورأس المال أيضًا بواسطة قسم إدارة المخاطر بصفة دورية لتقييم مقدار رأس المال المتوفر لدعم نمو الأصول وتوظيف رأس المال على النحو الأمثل من أجل تحقيق العوائد المستهدفة.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

فيما يلي هيكل رأس المال للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بناء على توجيهات البنك المركزي العُماني:

الرقم	عناصر رأس المال	القيمة (ريال عُماني بالآلاف)
	رأس المال الفئة ١	
١	رأس المال*	١٩٤,٩٦٦
٢	احتياطيات قانونية	٣٦,٩٠٤
٣	احتياطي قرض ثانوي	٣,٠٠٠
٤	أرباح محتجزة*	٤٤,٩٣٢
	رأس المال العادي الفئة ١ قبل الاقتطاعات	**٢٧٩,٨٠٢**
	الاقتطاعات:	
٥	خسائر متراكمة غير محققة وغير ملموسة مدرجة مباشرةً في حقوق المساهمين	(٩,٧٢٤)
	رأس المال العادي الفئة ١	**٢٧٠,٠٧٨**
	رأس المال الإضافي الفئة ١	
	سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٢٤,٠٠٠
	رأس المال الفئة ١ بعد جميع الاقتطاعات	**٣٩٤,٠٧٨**
	رأس المال الفئة ٢	
٧	احتياطيات إعادة التقييم/ الأرباح المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١.٨٤٤
٨	الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية	١٨,٤٢٠
٩	الدين الثانوي	–
	إجمالي رأس المال الفئة ٢	**٢٠,٢٦٤**
	إجمالي رأس المال النظامي	**٤١٤,٣٤٢**

* لقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ٧,٥٪ والتي تم تعديلها وتخضع لموافقة البنك المركزي العُماني وموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية.

كفاية رأس المال

الإفصاحات النوعية

يُوضع إطار إدارة رأس مال البنك لتحديد رأس المال وقياسه وزيادته وتوزيعه بطريقة منسقة ومتناغمة. ويتمثل هدفه في زيادة عائد رأس المال، وفي الوقت نفسه، توفير احتياطي كافي لتغطية أي خسائر غير متوقعة. ويدير البنك رأس ماله بطريقة متكاملة بهدف الحفاظ على نسب رأس مال قوية وتصنيفات عالية. وهذا يتطلب اتباع منهج متوازن: يتمثل في الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لتوفير عائد مرتفع للمساهمين، وتلبية متطلبات الهيئات الرقابية ووكالات التصنيف وغيرهم من أصحاب المصلحة (بما في ذلك أصحاب الودائع وكبار الدائنين) ودعم نمو الأعمال المستقبلية. كما يتم النظر في تكلفة رأس المال وتكوينه من حيث جودته واستقراره.

تتماشى عملية إدارة رأس المال للنافذة الإسلامية مع عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك. يتم تخطيط رأس المال بالتزامن مع ممارسة تخطيط الأعمال الاستراتيجية والمالية. يحتفظ البنك بخطة استراتيجية متغيرة مدتها خمس سنوات يتم تحديثها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة على أساس سنوي. يتم تقييم متطلبات رأس المال بناءً على خطط العمل المتوقعة والموازنة. يستخدم البنك المنهج المتدرج كأسلوب القياس لتقييم كفاية رأس المال للأنشطة الحالية والمستقبلية، مقارنةً برأس المال المجمع المؤهل.

يبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال لدى البنك ١٦,٧١٪ مقارنة بالحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي العُماني البالغة ١٢,٢٥٪ (بما في ذلك حاجز حماية رأس المال البالغ ٢,٥٪) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ويتبع البنك إطار كفاية رأس المال لربط توقعات الموازنة السنوية للبنك برأس المال المطلوب لتحقيق أهداف الأعمال. ويتم تحديدها من خلال أهداف التخطيط الاستراتيجي للبنك وإطار التخطيط الرأسمالي. ويتم تقييم متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق. ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتبع البنك المنهج الموحد الذي يشكل جزءا من متطلبات المحور ١ من معايير بازل ٢، ويعتمد التصنيف من قبل أربع مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان معتمدة لدى البنك المركزي العُماني وهي وكالة "موديز" ووكالة "ستاندرد آند بورز" ووكالة "فيتش" ووكالة "كابيتال إنتليجانس" وذلك لحساب مخاطر تعرضات الحكومة وتعرضات البنك. وبهدف وضع متطلبات المناهج المتقدمة، لقد طبّق البنك بالفعل نماذج التصنيف وتخضع التصنيفات للمراقبة الدورية.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وللوفاء بمتطلبات المحور الثاني الداعم لمعايير بازل ٢، فعّل البنك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لتقييم مدى كفاية رأس مال البنك فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة مثل المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز وغيرها، فضلا عن وضع استراتيجية للحفاظ على مستوى كفاية رأس المال. وبناء على التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، تم الانتهاء من التقييم بتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للسنوات من ٢٠٢١–٢٠٢٤ وتم تحديد أن البنك يملك رأس مال كافياً لممارسة أنشطته المخططة.

وتنقسم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى مرحلة أساسية وسيناريوهات الضغط. وقد افترض البنك وجود ثلاثة أنواع مختلفة من سيناريوهات الضغط وهي سيناريو الضغط المعتدل وسيناريو الضغط المتوسط وسيناريو الضغط الشديد. وتختلف سيناريوهات الضغط هذه من حيث مستوى تأثير حالة الضغط (حيث أن سيناريو الضغط المعتدل هو الأقل تأثيرًا بينما سيناريو الضغط الشديد هو الأعلى تأثيرًا).

يطبق البنك سيناريوهات الضغط التالية:

- ارتفاع القروض المتعثرة ونسبتها المئوية (٪) إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة
- تحول جزء من القروض العاملة الممنوحة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى قروض متعثرة
- انخفاض أسعار المحفظة الاستثمارية للبنك
- ارتفاع/انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل جميع العملات الأخرى
- سحب ودائع العملاء
- انخفاض الأصول السائلة
- التحول في منحنى العائد ليبور
- الزيادة في تكلفة التمويل بسبب مخاطر السمعة
- تحقيق الفرع ربح أقل من المتوقع
- التأثير المجمع للسيناريوهات المختلفة

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، حدد البنك أيضًا سيناريوهات ضغط إضافية تتضمن فحص الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

الإفصاحات الكمية

١. فيما يلي مركز الأصول المرجحة بالمخاطر المختلفة (ريال عُماني بالآلاف):

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الرقم المتسلسل	التفاصيل	مجمل الأرصدة (القيمة الدفترية)	صافي الأرصدة (القيمة الدفترية)	الأصول المرجحة بالمخاطر
١	البنود داخل الميزانية العمومية	٣,١٠١,٤٦٥	٢,٩٥٥,٢٨٨	٢,٢٣٦,٦٦٤
٢	البنود خارج الميزانية العمومية	٧٩,٨٩٧	٧٩,٨٩٧	٧٧,٤٥٠
٣	مشتقات	٥,١٥٥	٥,١٥٥	٣,٥٢٩
٤	مخاطر السوق	–	–	٣٢,٦٦٣
٥	مخاطر التشغيل	–	–	١٢٩,٥٧٣
	الإجمالي			**٢,٤٧٩,٨٧٩**
٦	رأس المال الفئة ١			٣٩٤,٠٧٨
٧	رأس المال الفئة ٢			٢٠,٢٦٤
٨	إجمالي رأس المال النظامي			**٤١٤,٣٤٢**
٨–١	متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان			٢٨٣,٩١١
٨–٢	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق			٤,٠٠١
٨–٣	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل			١٥,٨٧٣
	إجمالي رأس المال المطلوب			**٣٠٣,٧٨٥**
٩	معدل رأس المال العادي الفئة ١			**٪١٠,٨٩**
١٠	معدل الفئة ١			**٪١٥,٨٩**
١١	إجمالي معدل رأس المال			**٪١٦,٧١**

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. كفاية رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المنهج البسيط
١	رأس المال الفئة ١ (بعد الاقتطاعات النظامية)	٣٩٤,٠٧٨
٢	رأس المال الفئة ٢ (بعد الاقتطاعات النظامية وصولا إلى الحدود المسموح بها)	٢٠,٢٦٤
٣	الأصول المرجحة بالمخاطر - محفظة الأعمال المصرفية	٢,٣١٧,٦٤٣
٤	الأصول المرجحة بالمخاطر - مخاطر التشغيل	١٢٩,٥٧٣
٥	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - محفظة الأعمال المصرفية + مخاطر التشغيل**	**٢,٤٤٧,٢١٦**
٦	**الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لدعم الأصول المرجحة بالمخاطر لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل**	**٢٩٩,٧٨٤**
	١) الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٢٥٠,٨٤٠
	٢) رأس المال الفئة ٢ المطلوب لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٤٨,٩٤٤
٧	رأس المال الفئة ١ المتاح لدعم محفظة التداول	١١٤,٥٥٨
٨	رأس المال الفئة ٢ المتاح لدعم محفظة التداول	–
٩	الأصول المرجحة **بالمخاطر** – محفظة التداول	**٣٢,٦٦٣**
١٠	إجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول	٤,٠٠١
١١	الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لدعم محفظة التداول	١,١٤٠
١٢	**إجمالي رأس المال النظامي**	**٤١٤,٣٤٢**
١٣	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - البنك ككل**	**٢,٤٧٩,٨٧٩**
١٤	**نسبة كفاية رأس المال وفقًا لبنك التسويات الدولية**	**٪١٦,٧١**

ومن أجل التخفيف من التذبذب العالي في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأثرها على رأس المال النظامي للبنوك في ظل تفشي كوفيد-١٩، فقد أصدر البنك المركزي العُماني متطلباً جديداً لتطبيق منهج "المرشحات الاحترازية" على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ في حساب رأس المالي النظامي. سيتم إضافة أي زيادة في مخصصات المرحلة الثانية مقارنةً بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى رأس المال النظامي بينما سيتم إدخال هذه المخصصات بشكل تدريجي على مراحل خلال فترة خمس سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى ذلك، طبق البنك أيضاً «المرشح الاحترازي» في حسابات كفاية رأس المال الخاصة بها، وذلك بموجب ترتيبات التعديل المرحلية للخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى – والمرحلة الثانية، كما هو مذكور أعلاه. إن تأثير المرشح أعلاه على رأس المال النظامي للبنك هو ٤٠ نقطة أساس. على الرغم من أن التدابير المذكورة أعلاه ليست شاملة وقد لا تتصدى تمامًا لتأثير كوفيد-١٩، على المدى القصير، إلا أنها ستخفف من الأثر السلبي طويل المدى للجائحة. وتصدياً لهذه الأزمة، يواصل البنك مراقبة جميع متطلبات السيولة والتمويل والاستجابة لها. كما في تاريخ التقرير، ظل مركز رأس المال للبنك قوي وفي وضع جيد لاستيعاب تأثير الاضطراب الحالي.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٤. التعرض للمخاطر وتقييمها

مبادئ إدارة المخاطر

المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة البنك التجارية. يتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في التأكد من أن ملف الأصول والالتزامات المالية للبنك ومراكزه التجارية وأنشطته الائتمانية والتشغيلية لا تعرضه للخسائر التي قد تهدد بقاءه. وتساعد إدارة المخاطر في ضمان عدم زيادة التعرض للمخاطر بشكل مفرط بالنسبة إلى رأس المال والمراكز المالية للبنك. ولقد اعتمد البنك بالفعل بيان قابلية تحمّل المخاطر الذي وضعه مجلس الإدارة.

يدير البنك المخاطر بفعالية وكفاءة من خلال جعل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية التجارية. وهذا يؤكد الفهم الواضح لمتطلبات الأعمال من حيث المنتجات والعملاء وقدرات التسليم والمنافسة والبيئة التنظيمية وقيم المساهمين والبيئة الاقتصادية العالمية مما يقود البنك إلى تحديد مختلف المخاطر المرتبطة بها.

وبعد تحديد المخاطر، يقوم قسم إدارة المخاطر بوضع سياسات وإجراءات تراعي المتطلبات النظامية وأفضل الممارسات الدولية لمراقبة المخاطر وضبطها ضمن حدود محددة مقبولة مسبقًا.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لإدارة المخاطر في مجالات الأعمال والمجالات التشغيلية التي تتسبب في التعرض للمخاطر. وتوفر إدارة المخاطر فحصًا متعمقًا مقابل قرارات المخاطر بالإضافة إلى إجراءات مستمرة لتقييم المخاطر ومراقبتها والحد منها على مستوى المعاملة الفردية ومستوى المحفظة بشكل عام.

هيكل إدارة المخاطر

يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التنفيذية (لجنة خاصة بمجلس الإدارة).

وتشمل إدارة المخاطر بالبنك العناصر الأربعة التالية:

إطار المخاطر

لقد وضع البنك سياسات وإجراءات لتقييم كفاية رأس المال استنادًا إلى لوائح البنك المركزي العُماني والتي اعتمدها مجلس الإدارة. وبموجب هذه اللوائح، يقيم البنك رأس ماله مقارنة بملف المخاطر الخاص به للتأكد من كفاية رأس ماله لدعم تغطية جميع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها.

ويضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بوضع إطار يحدد جميع المخاطر الجوهرية ذات الصلة ويقيسها ويراقبها ويقدم تقارير حولها. وقد حددت قسم إدارة المخاطر، المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك كما وضعت الإطار اللازم لقياس هذه المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها في الوقت المناسب.

تقوم لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة التالية بإدارة المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك والسيطرة عليها:

لجان مجلس الإدارة:

- لجنة المراجعة والالتزام
- اللجنة التنفيذية والائتمان
- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة التحول الرقمي
- لجنة مشروع المركز الرئيسي

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

لجان الإدارة:

- لجنة الائتمان والاستثمار
- لجنة الأصول والالتزامات
- لجنة إدارة مخاطر الائتمان
- لجنة مخاطر التشغيل
- لجنة المنتجات الجديدة
- لجنة الأصول الخاصة
- لجنة تقديم الحلول التقنية
- اللجنة التوجيهية للتقنية والتحول الرقمي

تعتمد إدارة مخاطر البنك على نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة»، كما يدعمها خط الدفاع الرابع، لحماية البنك من المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهدافه. يسمح هذا الهيكل بتنسيق مسؤوليات التحكم بفعالية وكفاءة. ولتحقيق هذا الهدف، يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات لجميع الوظائف حتى يفهم الجميع دورهم ومدى ارتباطهم بأنشطة الإدارات الأخرى. يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات للموظفين من خلال السياسات والإجراءات وأيضًا من خلال الوصف الوظيفي. فيما يلي توضيح لخطوط الدفاع:

خط الدفاع الأول

يتحمل قطاع العمليات التجارية الذي يمثل خط الدفاع الأول المسؤولية الكاملة عن جميع المخاطر في مجال نشاطه ويتعين عليه ضمان وجود ضوابط فعالة. بالقيام بذلك، فإنه يضمن أن يتم تنفيذ الضوابط الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وأن التقييم الذاتي للأعمال على مستوى عالٍ بما فيه الكفاية، وأن هناك وعيًا كافياً بالمخاطر وأن يتم تخصيص أولوية / قدرة كافية لمحاور المخاطر. فيما يلي الأقسام المدرجة ضمن خط الدفاع:

- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد
- الصيرفة الإسلامية
- الخزينة
- تقنية المعلومات
- العمليات

خط الدفاع الثاني

تقع أقسام المخاطر والامتثال والمالية والقانونية تحت خط الدفاع الثاني. بصرف النظر عن الجانب التجاري، فإن وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني تكون رأيها الخاص فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه البنك. وبهذه الطريقة، فإنها توفر درجة كافية من اليقين بأن وحدة الرقابة في الخط الأول هي إبقاء هذه المخاطر تحت السيطرة، دون أخذ المسؤولية الأساسية من الخط الأول. في هذا الصدد، يتم تكليف وحدات الخط الثاني بتحديد وقياس المخاطر وتقديم تقارير بشأنها. يتمتع قسم المخاطر بحق النقض لضمان الامتثال له.

تدعم وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني أيضًا التنفيذ المتسق لسياسة المخاطر، وإطار المخاطر، وما إلى ذلك، في جميع أنحاء البنك، والإشراف على كيفية تطبيقها. يعد الامتثال وحدة مستقلة تهدف إلى منع البنك من التعرض لمخاطر الامتثال أو التعرض للضرر من خلال عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح أو القواعد الداخلية المعمول بها.

خط الدفاع الثالث

بصفته الخط الثالث المستقل للرقابة، يتولى قسم التدقيق الداخلي مسؤولية مراقبة جودة العمليات التجارية الحالية. ويجري عمليات تدقيق قائمة على المخاطر وعامة لضمان أن يكون نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك سياسة المخاطر، فعالاً ولضمان وضع تدابير وعمليات السياسة وتطبيقها بشكل متسق داخل البنك لضمان استمرارية العمليات.

خط الدفاع الرابع

أخيرًا، هناك مستويات خارجية إضافية من الرقابة التي يكتمل بها ثلاثة مستويات داخلية قائمة للرقابة مثل المصادقات التي تصدر عن الهيئات الخارجية المستقلة. ويعتبر المدققون الخارجيون الهيئات المشتركة تحت خط الدفاع هذا. قد لا يكون للمدققين الخارجية الدراية الحالية بالبنك مقارنةً بإدارة التدقيق الداخلي، إلا أنهم قادرون على تقديم منظور جديد له قيمته. وبناءً على ذلك، فإنهم يلعبون دوراً هاماً في الهيكل العام للحوكمة والرقابة لدى البنك على الرغم من أنهم جهات خارجية.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السياسات والإجراءات:

يعتمد مجلس الإدارة قدرة البنك على تحمل المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر والسياسات والإطار لتنفيذها والسيطرة عليها بشكل فعال، بما في ذلك السلطات المفوضة إلى اللجنة التنفيذية والإدارة للموافقة على جميع التعرضات للمخاطر. وفي هذا السياق، وافق مجلس الإدارة على السياسات التالية:

١ دليل مكافحة غسل الأموال
٢ سياسة التعامل مع الحسابات الشخصية
٣ سياسة المنتجات الجديدة والإجراءات
٤ سياسة تسجيل الصوت
٥ سياسة الامتثال
٦ سياسة الاتصال المؤسسي والتسويق والمسؤولية الاجتماعية للشركة
٧ سياسة حوكمة الشركة
٨ سياسة المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركة
٩ سياسة توزيع الأرباح
١٠ سياسة المصروفات
١١ سياسة إدارة رأس المال
١٢ سياسة الإفصاح
١٣ سياسة مكافآت مجلس الإدارة
١٤ سياسة المؤسسات المالية
١٥ سياسة الموارد البشرية
١٦ سياسة الاستعانة بمصادر خارجية
١٧ ميثاق السلوك المهني
١٨ سياسة أمن المعلومات
١٩ سياسة إدارة استمرارية الأعمال
٢٠ سياسة الائتمان والاستثمار
٢١ إطار إدارة مخاطر التشغيل
٢٢ سياسات إدارة مخاطر التشغيل
٢٣ سياسات إدارة مخاطر الاحتيال
٢٤ إطار إدارة مخاطر الاحتيال
٢٥ سياسة السيولة والتمويل
٢٦ سياسة مخاطر السوق
٢٧ إدارة المخاطر – المنهج والإطار
٢٨ سياسة نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية
٢٩ سياسة وخطة الأمن والسلامة
٣٠ سياسات إدارة الأصول
٣١ سياسة الوساطة
٣٢ سياسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية
٣٣ سياسة معالجة شكاوى العملاء
٣٤ سياسة توزيع الأرباح
٣٥ سياسة الأعمال الخيرية
٣٦ سياسة الزكاة
٣٧ سياسة تقاسم التكلفة
٣٨ سياسة فصل الأموال
٣٩ سياسة وسائل التواصل الاجتماعي
٤٠ دليل الحوكمة الشرعية
٤١ سياسة الخدمات المصرفية الإلكترونية
٤٢ تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية
٤٣ سياسة العقوبات
٤٤ سياسات إدارة الثروات

تخضع جميع السياسات لمراجعات دورية، ويتم اعتماد أي تغيير في القانون أو اللوائح بصورة تلقائية فور إصداره (أي قبل التعديل النهائي للسياسة أو الإجراء الأساسي).

يتعرض البنك للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان

الإفصاح النوعي

تنشأ مخاطر الائتمان من الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن إخفاق العملاء/ الأطراف المقابلة في الوفاء بشروط عقودهم. كما تشمل مخاطر خسارة قيمة المحفظة نتيجة الانتقال من الفئات الأقل عرضة للمخاطر إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. يقيم البنك مخاطر الائتمان عند التسوية وقبلها على مستوى العميل لكافة منتجات البنك.

تعتبر مخاطر الائتمان هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك، ولذا تعد الإدارة الاستباقية ضرورية لضمان نجاح البنك على المدى الطويل. يمتلك البنك نظامًا شاملًا نافي للجهالة للموافقة على التسهيلات الائتمانية، وكذلك سياسات محددة جيدًا للسيطرة على مخاطر الائتمان على مستويات الطرف المقابل والمجموعة والقطاع الاقتصادي والدولة.

تتطلب جميع ائتمانات الشركات والبنوك والحكومة مراجعةً مستقلةً لمخاطر الائتمان معتمدة من قبل السلطات من المستوى الثاني وصولاً

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إلى مجلس الإدارة، استنادًا على صلاحيات اعتماد الائتمان المفوضة. وتستند جميع عمليات الموافقة على الائتمان على التوجيهات النظامية التي يصدرها البنك المركزي العُماني من وقت إلى آخر. وتحال الاستثناءات المرتبطة بالتعرض لائتمان التجزئة إلى قسم إدارة المخاطر للحصول على الموافقات اللازمة.

تقوم إدارة المخاطر بتحديد قدرة البنك على تحمل مخاطر الائتمان بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي للبنك. وتوجد لدى البنك عملية راسخة لضمان تخصيص رأس المال لإجمالي مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك وقياس الاستخدام الفعلي لرأس المال على مستوى المحفظة.

وفيما يتعلق بالثقافة الائتمانية، فإن إدارة المخاطر تضمن وجود السياسات والتوجيهات والعمليات والاجراءات المناسبة لتغطية جميع مجالات الأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان. كما أنها تضمن التطبيق المتسق لمعايير الائتمان من خلال آلية مراجعة الائتمان الدؤوبة ومراجعة القروض بعد الموافقة من خلال آلية مراجعة القروض والمراجعة الدورية وتحديث السياسات والتوجيهات والاجراءات الائتمانية.

لدى البنك أيضا نظام قوي لتصنيفات مخاطر المقترضين التي تقيّم مخاطر المقترضين من الشركات وتراقب تغيرات التصنيفات بشكل دوري. في حالة المؤسسات المالية، يتم النظر في تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني.

هيكل إدارة المخاطر الائتمانية وسياساتها

يتم التحكم في سياسات إدارة مخاطر الائتمان من خلال لجنة إدارة مخاطر الائتمان ولجنة المخاطر التنفيذية للمجلس وأعضاء مجلس الإدارة. فيما يلي هيكل الموافقة على مخاطر الائتمان:

وضع البنك حدوداً داخلية وسلطات للموافقة في لجان مختلفة على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو في مجلس الإدارة بالكامل بناء على فئة المنتج مثل الاقتراض المصرفي التجاري أو حدود الدولة أو حدود الاقراض للبنوك / المؤسسات المالية أو الحكومة وكذلك الاقراض المتعلق بأنشطة الوساطة في البنك والطبيعة القانونية للمقترضين وتصنيف مخاطر الائتمان الخاص بهم.

فيما يتعلق بمخاطر المعاملات، تضمن إدارة المخاطر أن يتم اكتتاب الائتمان وفقًا للمعايير المعتمدة وأن يتم توضيح جميع المخاطر في مراجعة مخاطر الائتمان، بما في ذلك استثناءات السياسة. وتشمل تحليل وإعداد التقارير حول طبيعة تعرض الأطراف المقابلة داخل وخارج الميزانية العمومية (الحجم والمدة والتعقيد والسيولة)، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة وغير المضمونة. للحماية من مخاطر التركيز، تم وضع حدود قطاعية لضمان أن النافذة الإسلامية لديها محفظة متنوعة بشكل جيد، ويتم مراجعة نفس الأمر من قبل البنك بشكل منتظم.

تشرف لجنة إدارة مخاطر الائتمان على الالتزام بالحدود والاستثناءات وتقدم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص المسائل المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر الائتمان.

سياسة تعرضات الائتمان التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفاض القيمة

وفقًا للسياسة، ينشئ البنك مخصصًا لانخفاض قيمة عقود التمويل على الفور وبشكل متسق. في عام ٢٠١٨، اعتمد البنك معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ «الأدوات المالية» بناءً على تقييم انخفاض قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على أساس قائم على النظرة المستقبلية، كما هو مطلوب من قبل البنك المركزي العُماني.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسارة الائتمانية المتوقع حدوثها على مدار عمر الأصل، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، وفي هذه الحالة، يستند هذا المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن الأحداث للعجز عن السداد بأداة مالية والمحتملة في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم بصفة شهرية لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي، من خلال النظر في التغير في مخاطر العجز عن السداد خلال العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العمليات المذكورة أعلاه، قام البنك بتجميع تعرضه للتمويل في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، على النحو المبين أدناه:

المرحلة الأولى:

عند إدراج القروض والسلفيات والتمويل للمرة الأولى، يقوم البنك بإدراج أعلى المخصصات بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الأولى أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

عندما يكون التعرض للقروض والسلفيات والتمويل قد أظهر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأته، يسجل البنك مخصصا للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الثانية أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة ٣.

المرحلة الثالثة:

تعتبر التعرض للقروض والسلفيات والتمويل منخفضة القيمة الائتمانية. ويسجل البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر البنك أن الأصل المالي في حالة عجز عن السداد عندما:

– لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون أن يكون للبنك حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو

– تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للبنك.

في حالة أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك، عندما لا تتم تسوية المدفوعات اللحظية المطلوبة عند إقفال العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

الإفصاح الكمي:

١. مجموع مجمل التعرض لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى متوسط مجمل التعرض خلال الفترة مقسمة وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط مجمل التعرض		مجموع مجمل التعرض	
		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١	سحوبات على المكشوف	٩٠,١٢٠	٧٥,٤٢٣	٨٦,٤٧١	٧٤,٣٦٩
٢	قروض شخصية	٧٤٨,٩٥٣	٧٣٨,٨٦٥	٧٣٩,٦٤٥	٧٤٩,٤٨٨
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٧٣,٨٨٠	٦٣,٧٢٤	٨٠,٩٩٦	٦٦,٨٠٧
٤	قروض أخرى	١,٤٤٢,٤٧١	١,٢٨٨,٨٢٤	١,٥٥٨,١٩٠	١,٣٦٥,٩٤٨
٥	كمبيالات شراء / خصم	١٦,٠٩٦	٢٠,١٧٢	١٣,٥٥٣	٢٠,٨٨٥
	الإجمالي	**٢,٣٧١,٥٢٠**	**٢,١٨٧,٠٠٨**	**٢,٤٧٨,٨٥٥**	**٢,٢٧٧,٤٩٧**

٢. التوزيع الجغرافي للتعرضات استنادًا إلى النوع الرئيسي للتعرض للائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	سلطنة عُمان	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الهند	الإجمالي
١	سحوبات على المكشوف	٨٦,٤٧١	–	–	–	٨٦,٤٧١
٢	قروض شخصية	٧٣٩,٦٤٥	–	–	–	٧٣٩,٦٤٥
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٨٠,٩٩٦	–	–	–	٨٠,٩٩٦
٤	قروض أخرى	١,٥٥١,٠٧٤	٨٢٠	٥,٨٢٧	٤٦٩	١,٥٥٨,١٩٠
٥	كمبيالات شراء / خصم	١٣,٥٥٣	–	–	–	١٣,٥٥٣
	الإجمالي	**٢,٤٧١,٧٣٩**	**٨٢٠**	**٥,٨٢٧**	**٤٦٩**	**٢,٤٧٨,٨٥٥**

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. توزيع التعرضات حسب القطاع أو الطرف المقابل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	سحوبات على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	تجارة الجملة والتجزئة	١٦,٠٤٩	٢٤٠,٧٧٢	٣,٢٠١	٢٦٠,٠٢٢	٤,٤٥١
٢	التعدين والمحاجر	٢,٤٨٦	١٤٣,٩٢١	١,٩٤٧	١٤٨,٣٥٤	٥٤٦
٣	الإنشاءات	٣٤,٤٥٩	٣٦٨,٦٩١	٢,٩١٣	٤٠٦,٠٦٣	٧١,٦٠٠
٤	التصنيع	١٢,٢٥٤	١٣٥,٤٥١	٢,٩٥٧	١٥٠,٦٦٢	٣١,٩٤٦
٥	النقل والاتصالات	٧٦٦	١٤٦,٩٦٤	–	١٤٧,٧٣٠	٥٨١
٦	الكهرباء والغاز والمياه	١,٦٩٧	٨١,٦٤٨	–	٨٣,٣٤٥	٥,٠٣٢
٧	المؤسسات المالية	٥,٠١٣	١٦٧,٧٤١	٤٤	١٧٢,٧٩٨	٣,٧٥٧
٨	الخدمات	٩,٦٠٠	٣٠٦,٣٨٠	٢,٤٩١	٣١٨,٤٧١	١٢,٠٧٢
٩	القروض الشخصية	٢,٧٠٧	٧٣٦,٩٣٨	–	٧٣٩,٦٤٥	٣٥
١٠	إقراض لغير المقيمين	–	٧,١١٧	–	٧,١١٧	
١١	الحكومة	–	٢٣,٥٢٣	–	٢٣,٥٢٣	٨٨٨
١١	كافة القطاعات الأخرى	١,٤٤٢	١٩,٦٨٣	–	٢١,١٢٥	٢٦,٥٩٩
	الإجمالي	**٨٦,٤٧٣**	**٢,٣٧٨,٨٢٩**	**١٣,٥٥٣**	**٢,٤٧٨,٨٥٥**	**١٥٧,٥٠٧**

٤. فيما يلي الاستحقاق التعاقدي المتبقي للمحفظة بالكامل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الشريحة الزمنية	سحب على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	حتى شهر واحد	٤,٣٠٨	٢١٠,٢١٢	٢,٩٦٨	٢١٧,٤٨٨	٦٧,١٦١
٢	١–٣ أشهر	٤,٣٠٨	٣٧٨,٠٧٤	٨,٦٢٩	٣٩١,٠١١	٣٥,٨٨٦
٣	٣–٦ أشهر	٤,٣٠٨	٧٣,٩٧٢	١,٨٢٥	٨٠,١٠٥	٢٣,٢٥٣
٤	٦–٩ أشهر	٤,٣٠٨	٥٧,١٦٢	١٣١	٦١,٦٠١	٦,٧٣٣
٥	٩–١٢ أشهر	٤,٣٠٨	٤٠,٥٨٣	–	٤٤,٨٩١	٥,٧٦٩
٦	١–٣ سنوات	٢١,٥٤٠	٢٣٠,٥٤٥	–	٢٥٢,٠٨٥	١٥,٦٤٥
٧	٣–٥ سنوات	٢١,٥٤٠	٢١٠,٤٢٩	–	٢٣١,٩٦٩	٧٣٢
٨	أكثر من ٥ سنوات	٢١,٥٤٠	١,١٧٨,١٦٥	–	١,١٩٩,٧٠٥	٢,٣٢٨
	الإجمالي	**٨٦,١٦٠**	**٢,٣٧٩,١٤٢**	**١٣,٥٥٣**	**٢,٤٧٨,٨٥٥**	**١٥٧,٥٠٧**

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. القطاع الرئيسي أو نوع الطرف المقابل: (ريال عُماني بالآلاف)

خصم البنك مبلغاً إضافياً بقيمة ٠,٩٩٨ مليون ريال عُماني كاحتياطي خاص غير قابل للتوزيع على قروض معاد هيكلتها بناءً على التعميم الصادر من البنك المركزي العُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية ^	مخصص المرحلة الثالثة *	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	تجارة الجملة والتجزئة	٢٦٠,٠٢٢	١٦,٦٨٧	٥,٤١٥	٥,٧٨٩	٤,٥٩٠	٣
٢	التعدين والمحاجر	١٤٨,٣٥٤	١٧	٢,٣٣٨	١١	٢٤١	–
٣	الإنشاءات	٤٠٦,٠٦٣	١١,٠٤٨	٨,١٧٥	٧,٤٦٥	٤,٢٣٩	–
٤	التصنيع	١٥٠,٦٦٢	١٠,٣٦٨	٢,١٦٩	٧,٣٣٤	٤,٣٥١	–
٥	الكهرباء والغاز والمياه	٨٣,٣٤٥	–	٤٥٠	–	٨٨	–
٦	النقل والاتصالات	١٤٧,٧٣٠	٧١٠	١,٣٢٠	٥٢٧	٢٣٢	–
٧	المؤسسات المالية	١٧٢,٧٩٨	–	١,٣٠٩	–	١١٤	–
٨	الخدمات	٣١٨,٤٧١	١١,٠٤٨	٥,١١٦	٤,٤٦٩	٢,٣٤٧	–
٩	القروض الشخصية	٧٣٩,٦٤٥	٢١,٨٠٢	٤,٠٥٢	١٦,٠٩٩	٩٤١	٦١
١٠	إقراض غير المقيمين	٧,١١٧	٦,٢٩٧	٣	٤,٢٥٢	١,٥٥١	–
١١	الحكومة	٢٣,٥٢٣	–	٥١	–	١	–
١٢	كافة القطاعات الأخرى	٢١,١٢٥	٤٣٧	٢٧٧	٢٥٥	(٤١٩)	–
	الإجمالي	**٢,٤٧٨,٨٥٥**	**٧٨,٤١٤**	**٣٠,٦٧٥**	**٤٦,٢٠١**	**١٨,٢٧٦**	**٦٤**

*– مخصص المرحلة الثالثة يتضمن فائدة مجنبة بمبلغ ٨,٢١٩ مليون ريال عُماني.

^ – المرحلة الأولى والثانية والثالثة تتضمن تغطيات الخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية بقيمة ٧,٢٨٠ مليون ريال عماني.

٦. مبالغ القروض التي انخفضت قيمتها مقسمة وفقًا للمناطق الجغرافية الرئيسية، بما في ذلك مبالغ مخصصات انخفاض القيمة لكل منطقة جغرافية: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الدول	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية ^	مخصص المرحلة الثالثة *	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	سلطنة عُمان	٢,٤٧١,٧٣٩	٧٢,١١٨	٣ ٣٠,٦٧	٤٢,١٤٣	١٦,٩٥٨	٦٤
٢	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٨٢٠	–	٢	–	١	–
٣	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٥,٨٢٧	٥,٨٢٧	–	٣,٧٢٥	١,٢٥٥	–
٤	الهند	٤٦٩	٤٦٩	–	٣٣٣	٦٧	–
٥	باكستان	–	–	–	–	–	–
٦	أخرى	–	–	–	–	(٥)	–
	الإجمالي	**٢,٤٧٨,٨٥٥**	**٧٨,٤١٤**	**٣٠,٦٧٥**	**٤٦,٢٠١**	**١٨,٢٧٦**	**٦٤**

*– مخصص المرحلة الثالثة يتضمن فائدة مجنبة بمبلغ ٨,٢١٩ مليون ريال عُماني.

^ – المرحلة الأولى والثانية والثالثة تتضمن تغطيات الخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية بقيمة ٧,٢٨٠ مليون ريال عماني.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حركة مجمل القروض (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
١	الرصيد الافتتاحي	١,٧٦٩,١٧١	٤٤١,٩٢٤	٦٦,٤٠٢	**٢,٢٧٧,٤٩٧**
٢	التخفيف / التغييرات (+/)	٥,٤٢٥	(١٢,٧٠٩)	٧,٢٨٦	**٢**
٣	القروض الجديدة	٩٤٩,٣١٠	٣٤٩,٤٠٩	١٢,٣٨٣	**١,٣١١,١٠٢**
٤	القروض المستردة	٧٩٢,٥٨٩	٣٠٩,٥٠٠	٧,٦٥٧	**١,١٠٩,٧٤٦**
٥	قروض مستردة	–	–	–	**–**
٦	الرصيد الختامي	١,٩٣١,٣١٧	٤٦٩,١٢٤	٧٨,٤١٤	**٢,٤٧٨,٨٥٥**
٧	مخصص انخفاض القيمة المحتفظ به	٨,٨٧٣	٢١,٨٠٢	٣٧,٩٨٢	**٦٨,٦٥٧**
٨	فوائد مجنبة	–	–	٨,٢١٩	**٨,٢١٩**

مخاطر الائتمان – إفصاحات المحافظ الخاضعة للمنهج الموحد.

كجزء من المنهج الموحد، يتبع البنك المنهج المبسط لحساب تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان. وبناء على ذلك، ومع مراعاة توجيهات البنك المركزي العُماني، استخدم البنك الضمانات المالية مثل النقد والضمانات المصرفية المقبولة والأسهم المدرجة في المؤشر الرئيسي لسوق مسقط لأوراق المال كجزء من تخفيف مخاطر الائتمان لتحقيق كفاية رأس المال.

الإفصاحات النوعية:

إن البنك يتبع التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات موديز وستاندر أند بورز وفيتش لكل من تعرضات الحكومة والتعرضات بين البنوك، ويتم التعامل مع الرصيد على أنه غير مصنف بمقدار مخاطر ١٠٠٪. وبناء على التوجيهات فإنه يتم إعتبار التصنيفات لأقل وزنين للمخاطر على أن يطبق وزن المخاطر الأعلى من بينهما. لا يوجد أي تغيير في المنهج مقارنة بالسنة الماضية.

يستخدم البنك الصلاحية المطلقة في التعامل مع القروض والسلفيات كغير مصنفة وتحمل وزن مخاطر ١٠٠٪، باستثناء القروض السكنية وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل وزن مخاطر ٣٥٪ و٧٥٪ بناءً على المتطلبات الواردة في التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني.

وكذلك، فإن البنك يستخدم الصلاحية المطلقة كمبدأ بسيط للإدراج بالضمانات.

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي مجمل مبلغ التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الخاضع للمنهج الموحد:

الرقم المتسلسل	المنتج / التصنيف	تكلفة رأس المال						ريال عُماني بالآلاف الإجمالي
		٠٪	٢٠٪	٣٥٪	٥٠٪	٧٥٪	١٠٠٪	
	مصنف							
١	جهات سيادية	٥٩٠,١٤٢	–	–	–	–	٨١٤	**٥٩٠,٩٥٦**
٢	البنوك	–	٢٠,٤٩٠	–	٢٠,٢٨٨	–	١,٩٧٥	**٤٢,٧٥٣**
	غير مصنفة							
١	شركات	–	–	–	–	١٤٠,٤٠٧	١,٣٣٥,٩٢٧	**١,٤٧٦,٣٣٤**
٢	البنوك	–	١٩,٤٦٣	–	٣,٩٥٥	–	–	**٢٣,٤١٨**
٣	أفراد	–	–	–	–	–	٤٢٥,٣١٢	**٤٢٥,٣١٢**
٤	المطالبات المضمونة بواسطة عقارات سكنية	–	–	٥٦,٩٤٢	–	–	٢٢٨,٩١٨	**٢٨٥,٨٦٠**
٥	مطالبات مضمونة بعقار تجاري	–	–	–	–	–	١٤٩,٠٤٦	**١٤٩,٠٤٦**
٦	قروض متأخرة السداد	–	–	–	–	–	٢٤,٠٥٨	**٢٤,٠٥٨**
٧	أصول أخرى	١٨,١٧١	–	–	–	–	١٥٠,٦٠٩	**١٦٨,٧٨٠**
	إجمالي المحفظة المصرفية	**٦٠٨,٣١٣**	**٣٩,٩٥٣**	**٥٦,٩٤٢**	**٢٤,٢٤٣**	**١٤٠,٤٠٧**	**٢,٣١٦,٦٥٩**	**٣,١٨٦,٥١٧**

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تخفيف مخاطر الائتمان: إفصاحات المناهج الموحدة

الإفصاح النوعي

يتضمن تخفيف مخاطر الائتمان ترتيبات إدارة الضمانات وترتيبات ضمان الائتمان، فيما يلي وصف للسياسات والعمليات الخاصة بالمقاصة داخل وخارج الميزانية العمومية (ومدى استخدام البنك لها) وسياسات وعمليات تقييم الضمانات وإداراتها والأنواع الرئيسية للضمانات المتخذة.

وفيما يتعلق بالضمانات العقارية، يتم الحصول على تقييمين إذا تجاوزت قيمة الضمان مستوى معين: يتم اعتماد التقييم الأقل. ويوجد لدى البنك مطلب إلزامي للحصول على بوليصة تأمين على الضمان العقاري (بخلاف الأرض) حيث يتم تعيين هذه السياسة لصالح البنك. ويتم تقييم الضمانات العقارية على فترات منتظمة وأيضًا حسب الحاجة بناءً على تقييم المخاطر والسيناريو الاقتصادي السائد.

يقبل البنك عادة الأنواع التالية من الضمانات:

- الهوامش النقدية والودائع الثابتة.
- العقارات التي تتألف من الأصول المدرة للدخل والأصول غير المدرة للدخل.
- الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة / خطابات اعتماد احتياطية صادرة عن أحد البنوك المعتمدة.
- سندات الدين الخاضعة للمعايير المعتمدة.
- الأموال الخاضعة للمعايير المعتمدة

كما يقبل البنك ضمانات الأفراد والشركات للتخفيف من المخاطر حيثما كان ذلك مطبقًا، ولديه نظام لتقييم جدارة الائتمان.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة وتطلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاقية الأساسية في حالة العجز. كما يقوم البنك بمراجعة دورية لتغطية الضمانات لتحديد كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة. وبلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ للقروض والسلفيات غير منخفضة القيمة ١,٧٥٤,٨٠٦ مليون ريال عُماني.

الإفصاح الكمي

وفقا لتوجيهات اتفاقية بازل والبنك المركزي العُماني، فإن البنك يمتلك الضمانات المؤهلة التالية:

١) الضمانات النقدية ٢) ضمانات الأسهم ٣) ضمانات الحكومة.

التعرض المغطى بضمانات نقدية - ٨٧,٦٥٣ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء ريال عُماني.

التعرض المغطى بضمانات الأسهم - ١٤٦,٣١٠ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٥٠٪) يصبح التعرض ٧٣,١٥٥ مليون ريال عُماني.

التعرض المغطى بضمانات الحكومة – ٩٤,٨٥٤ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء ريال عُماني.

التفاصيل	مليون ريال عُماني
مجمل التعرض – محفظة الأعمال المصرفية	٣,١٨٧
تخفيف مخاطر الائتمان	(١٦١)
التأثر المرجح بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	(٧٠٨)
الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	٢,٣١٨
تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان	**٢٨٤**

مخاطر الائتمان للطرف المقابل:

مخاطر الائتمان للطرف المقابل هي مخاطر إخفاق العميل أو الطرف التجاري المقابل للبنك، ويكون ذلك عادة في عقد الأداة المالية المشتقة المتداولة في السوق الموازية، في الوفاء بالتزامه مما قد يؤدي إلى استبدال أو إنهاء المعاملة مما يتسبب في خسارة للبنك.

وقد قام البنك بتطبيق طريقة التعرض الحالي لقياس الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تعريف التعرض بموجب طريقة التعرض الحالي على أنه مجموع التعرض المستقبلي المحتمل والتعرض الحالي للائتمان. والتعرض المستقبلي المحتمل هو المبلغ التقديري للتعرض الذي قد يحدث على مدى فترة زمنية لمدة سنة واحدة في حين أن التعرض الحالي هو مجموع القيم الإيجابية على أساس سعر السوق. ويبلغ إجمالي التعرض لدى البنك بالريال العُماني على أساس المشتقات غير المتداولة (كالعقود الآجلة لشراء العملات ومقايضات معدلات الفائدة وغيرها) والأصول المرجحة بالمخاطر ٥,١٥٥ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٦. مخاطر السوق

الإفصاح النوعي

تخضع كافة أعمال البنك بصفة أساسية لمخاطر تحرك أسعار السوق ومعدلاته وما يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر للبنك. وتنشأ مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع والأسهم. وتم تصنيف مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر مركز حقوق المساهمين ومخاطر صرف العملات الأجنبية. لا يتاجر البنك في السلع.

لدى البنك إطار قوي لإدارة مخاطر السوق يتكون من تحديد المخاطر ووضع حدود لها ومراقبتها وتقديم التقارير عنها ووضع مصفوفة الإجراءات التصعيدية واتخاذ قرار بشأنها. وتضمن السياسة والإجراءات أن تكون جميع الحدود في نطاق قدرة البنك على تحمل المخاطر ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

فيما يلي تفاصيل مخاطر السوق المختلفة:

مبادئ وإطار مخاطر معدلات الفائدة

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على قيمة الأدوات المالية الأساسية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة كنتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الأصول والالتزامات والأدوات المالية المدرجة خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. ويتمثل الهدف العام للبنك في إدارة حساسية معدلات الفائدة بحيث لا تؤثر التحركات في معدلات الفائدة سلبًا على صافي إيرادات الفوائد للبنك. وتقاس مخاطر معدلات الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي إيرادات الفوائد الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة في السوق. ويدير البنك هذه المخاطر عن طريق مطابقة أو تحوط ملف إعادة تسعير الأصول والالتزامات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة.

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول هي مخاطر الخسارة في القيمة السوقية للأدوات المالية الأساسية وتنشأ من حساسية الأدوات المحملة بالفائدة تجاه تقلب معدل الفائدة. وتتم مراقبة مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول من خلال حدود التعرض الافتراضية وحدود وقف الخسارة والحدود القصوى للاستحقاق على أساس سعر السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن هناك مركز محفظة تداول ذا حساسية تجاه تغيرات معدل الفائدة.

مخاطر مركز الأسهم

تنشأ مخاطر مركز حقوق المساهمين نتيجة للتغير في القيمة السوقية لمحفظة حقوق مساهمي البنك نتيجة للتغير في السوق العامة أو الشروط الخاصة بالأوراق المالية. تقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة جميع الاستثمارات في حقوق المساهمين بشكل دوري. ويتحمل مكتب إدارة مخاطر السوق مسؤولية ضمان وجود حدود مناسبة للمخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى السلطات المختصة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت الاستثمارات في حقوق المساهمين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ٠,٨٧٢ مليون ريال عُماني.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر مراكز العملات الأجنبية التي يتخذها البنك سلبًا بسبب التقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتم ضمان إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية من خلال القياس والمراقبة المنتظمة لمراكز العملات الأجنبية المفتوحة. وتتخذ الخزينة كل التدابير الممكنة لتغطية المراكز المفتوحة التي تنشأ عن معاملات العملاء.

إن الأدوات المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر هي معاملات الصرف الأجنبي الفوري والعقود الآجلة والودائع وغيرها. وتساعد هذه الأدوات في حماية البنك من الخسائر التي قد تنشأ بسبب التحركات الكبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتولى خزينة البنك إدارة جميع التعرضات لصرف العملات الأجنبية بشكل مركزي ويتم تصنيفها يوميا إلى السوق. تم تخصيص حدود فيما يتعلق بالتعرضات المفتوحة لفترة قصيرة ووقف الخسارة والعملات المصرح بها لمراقبة تعرضات مخاطر صرف العملات الأجنبية والسيطرة عليها.

يعامل البنك كامل تعرضه لصرف العملات الأجنبية بموجب طريقة اتفاقية بازل ٢ الموحدة لحساب رأس المال. ويبلغ صافي المراكز المفتوحة في جميع العملات الأجنبية ٥٦,٣٣ مليون ريال عُماني (بما في ذلك ٥٣,٣٣٣ مليون ريال عُماني للمراكز المفتوحة في العملات المربوطة بشكل فعال) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الإفصاح الكمي:

تكلفة رأس المال:

يتضمن التعرض بموجب محفظة التداول للبنك تعرضًا صغيراً بشكل نسبي لتعرض صرف العملات الأجنبية ناشئ بشكل أساسي عن الاحتفاظ بمراكز العملات القصيرة في نهاية اليوم، والتعرض لأدوات مرتبطة بمعدل الفائدة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ على وضع العملة المفتوحة ضمن الحدود النظامية. لغرض فرض تكلفة رأس المال، يتم أخذ متوسط ثلاثة أشهر لمجموع صافي المراكز قصيرة الأجل أو صافي المراكز طويلة الأجل، أيهما أعلى. يتم إعداد المتوسط على أساس المراكز الفعلية التي تم الحصول عليها في جميع أيام العمل خلال فترة الثلاثة أشهر التي تسبق مباشرة تاريخ التقرير.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك باستثمارات غير جوهرية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتم مراقبة التعرضات يوميًا بواسطة المكتب الأوسط وفقًا لحدود وقف الخسارة والتعرض المعتمدة.

يوضح الجدول أدناه تكلفة رأس المال لمخاطر معدل الفائدة وحقوق المساهمين وصرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

نوع المخاطر	٢٠٢١	٢٠٢٠
مخاطر معدل الفائدة	–	–
مخاطر مركز الأسهم	١٤٠	١١١
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٢,٤٧٤	٥,٧٠٤
نسبة صافي المركز المفتوح لرأس المال النظامي	٪١٣,٥٦	٪٨,٠٤
السقف النظامي (النسبة لإجمالي صافي القيمة الملموسة)	٪٤٠	٪٤٠

بلغ إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر لمحفظة التداول ٣٢,٦٦٣ مليون ريال عماني برأس مال قدره ٤,٠٠١ مليون ريال عماني.

الاستثمارات في المحفظة المصرفية

يجب أن تكون استثمارات البنك ضمن الحدود والقيود العامة التي قد يحددها البنك المركزي العُماني من حين إلى آخر.

ومع ذلك، فقد قام البنك بوضع حدود داخلية وسلطات موافقة على مختلف اللجان على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة بالكامل بناءً على فئة المنتج مثل إعادة الشراء ومعدل ائتمان البنك المركزي العُماني أو حقوق المساهمين / السندات كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. ويتم توجيه جميع مقترحات الاستثمار من خلال لجنة الأصول والالتزامات إلى سلطة الموافقة ذات الصلة.

وبالإضافة إلى القيود التي يفرضها البنك المركزي العُماني على الاستثمارات التي تقوم بها البنوك وكذلك القيود الداخلية المبينة أعلاه، سيتم تطبيق القيود التالية:

إن قدرة البنك على تغطية الاكتتابات الخاصة والأسهم غير المدرجة/ غير المسعرة منخفضة، وأي مقترحات مثل هذه يجب أن تكون مبررة بما يكفي على أساس كل حالة على حدة، كما يجب أن تتم الموافقة عليها على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان وكذلك مجلس الإدارة إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كالنسبة التي تمثلها من قاعدة رأس مال البنك.

يجب أن تكون كافة استثمارات البنك بالدولار الأمريكي أو بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المربوطة بالدولار الأمريكي أو أي استثمارات بعملات أخرى ويجب أن تتم الموافقة عليه على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك بعد مراجعة وتوصية لجنة الأصول والالتزامات. ويجب ألا يتجاوز إجمالي الاستثمارات في جميع هذه العملات الحد المقرر على أساس قاعدة رأس مال البنك ما لم يوافق عليها مجلس الإدارة. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات التي تتم من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو الاستثمارات المملوكة من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

إن أي استثمارات للبنك خارج دول مجلس التعاون الخليجي أو الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتم الموافقة عليها بشكل خاص من قبل لجنة التنفيذ والائتمان على الأقل إذا تجاوزت الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو استثمارات الملكية من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

سيحاول البنك تحقيق تنوع معقول في محفظة استثماراته في حقوق المساهمين بين القطاعات الاقتصادية ولن يتجاوز حد معين من محفظته الاستثمارية في أي مجموعة من الصناعات / القطاعات المحددة أدناه:

١. التداول وتجارة التجزئة
٢. تطوير وإدارة العقارات وإيرادات التأجير
٣. الإنشاءات / المقاولات ومواد البناء
٤. السفر/ السياحة والفنادق والمطاعم والترفيه والخدمات الصحية والتعليم
٥. المستودعات / المخازن والخدمات اللوجستية وإدارة الإمداد والنقل والمرافق والاتصالات
٦. النفط والغاز
٧. خدمات البنوك والتمويل
٨. المجموعات التجارية والشركات القابضة المستثمرة في أي من مجالات الأعمال المذكورة أعلاه
٩. تقنية المعلومات
١٠. الصناعات الدوائية
١١. التصنيع والصناعات

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وينبغي أن يشمل ذلك جميع استثمارات الملكية التي تتم من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

وأي اقتراح يؤدي إلى مخالفة ما ورد أعلاه أو أي اقتراح للاستثمار في أي قطاع أو صناعة غير مدرجة أعلاه سيحتاج موافقة اللجنة التنفيذية للائتمان.

يجب أن تكون جميع طلبات الموافقة على الاستثمار للمعاملات أو حدود التداول المحددة مقدمة من قبل وحدات الأعمال ذات الصلة المعتمدة من قبل لجنة الائتمان والاستثمار والمقدمة إلى لجنة الائتمان التنفيذية المفوضة. أي موافقة تتجاوز تلك الحدود المسموح بها يتم رفعها إلى مستوى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ويتم تطبيق أي قيود على الاستثمارات وفقًا للوائح البنك المركزي العُماني. تفاصيل الاستثمارات مبينة في الإيضاح رقم ٩ حول القوائم المالية.

حالات الخروج من الاستثمار / وقف الخسارة (لا يغطي هذا عمليات قسم إدارة الأصول)

يجب تحديد استراتيجيات الخروج من الاستثمار بوضوح في جميع مقترحات الاستثمار. وفي حالة حدوث تغيير في استراتيجية الخروج، يجب الحصول على الموافقة من نفس الهيئة المفوضة بالموافقة عليه. تتم الموافقة / التصديق على بيع استثمارات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

مستوى تحمل الانخفاض في قيمة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بحد أقصى ١٥٪ (في سنة مالية معينة). ويتم التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز هذا الحد. يتم إخطار أعضاء لجنة الأصول والالتزامات بأي حصة محتفظ بها تعادل الخسارة أو تزيد عن ١٠٪ (في سنة مالية معينة). وفي حالة ما إذا كان الاستثمار يشهد تغيراً جوهرياً (كانخفاض فعلي أو انخفاض متوقع، إلخ)، يجب على وحدة الأعمال تحديد خطة العمل/ الخطة العلاجية وإخطار لجنة الائتمان والاستثمار بها. بناءً على مراجعة لجنة الأصول والالتزامات، فإنها تعتمد الإستراتيجية الأنسب وتخطر لجنة الائتمان والاستثمار بها.

مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية

يراقب البنك مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية من خلال إجراء تحليل فجوة إعادة التسعير للأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة. بموجب تحليل فجوة إعادة التسعير، يقوم البنك بتوزيع الأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة على نطاقات زمنية وفقًا لاستحقاقها (إذا كان معدل ثابت) أو الوقت المتبقي إلى إعادة تسعيرها في المرة التالية (إذا كان معدل متغير). يوفر حجم الفجوة لفترة زمنية معينة – أي الأصول مخصومًا منها الالتزامات التي يتم إعادة تسعيرها أو استحقاقها ضمن هذا النطاق الزمني –مؤشرًا على تعرض البنك لمخاطر إعادة التسعير. ويقوم البنك بتقييم تأثير التحول الموازي في منحنى العائد على قيمته الاقتصادية من خلال تطبيق بديل للمدة المعدلة مضروبا في التغير الموازي المفترض في معدلات الفائدة على الفجوة لكل نطاق زمني.

فيما يلي طبيعة مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية والافتراضات الجوهرية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمدفوعات المسبقة للقروض وسلوك الودائع غير المستحقة وتكرار قياس مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية.

ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالأساس بالمحفظة المصرفية للأفراد حيث أنها تخضع لإعادة التسعير مع أي تغير يطرأ على معدل فائدة البنك المركزي العُماني ولعملاء الشركات التي يعاد تسعيرها بما يتفق مع ظروف السوق.

يتم إعادة تسعير الودائع على أساس استحقاقها النهائي أو على أساس تاريخ إعادة التسعير إذا كانت مرتبطة بمؤشر معدل متغير. تُصنف الودائع غير الحساسة لحركات معدلات الفائدة بشكل منفصل. ويتم احتساب الأرباح المعرضة للمخاطر بناءً على فجوات إعادة تسعير معدلات الفائدة. ويثق البنك في الحصول على مصدر التمويلات الأرخص من خلال ودائع العملاء. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بالإضافة إلى قسم إدارة المخاطر بتحديد مخاطر معدلات الفائدة ومراقبتها وإعداد تقارير دورية عنها. يتم تحديد كمية معدل التعرضات الحساسة باستخدام فجوات إعادة التسعير.

الإفصاح الكمي:

تحليل التعرض والحساسيّة

يتم تحديد حساسية مخاطر معدل الفائدة من خلال تطبيق صدمة تقلبات معدل الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس على صافي دخل الفائدة وتقييم التأثير على رأس المال. يبين الجدول أدناه التحول الموازي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في معدل الفائدة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس	٩,٨١٤	٧,٧٦٨
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس	(٩,٨١٤)	(٧,٧٦٨)
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	+٢,٣٦٪	+١,٩٧٪
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	–٢,٣٦٪	–١,٩٧٪

تم توضيح موقف حساسية الفائدة للبنك، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، بناءً على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، في الإيضاح ٣٧-٣-٢ حول القوائم المالية.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧ مخاطر السيولة

الإفصاح النوعي

يعرف البنك مخاطر السيولة على أنها قدرته على الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في الوقت المناسب وبدون جهد وتكلفة لا مبرر لهما من خلال الوصول غير المقيد إلى التمويل بأسعار السوق المعقولة ودون التأثير على نمو الأصول والعمليات التجارية.

يتم أخذ العوامل الرئيسية التالية في الاعتبار عند تقييم وإدارة مخاطر السيولة للبنك:

- الحاجة إلى وجود قاعدة متنوعة بشكل جيد لمصادر التمويل، تشمل محفظة من العملاء الأفراد والشركات الكبيرة والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الثروات العالية دون تركيزات أو ارتباطات كبيرة، مما يؤدي إلى تنويع قاعدة التمويل وتخفيف مخاطر التركيز.
- بناء على تحليل النمط السلوكي السابق لالتزاماتنا الرئيسية، تتوقع الإدارة أن يتم تجديد جزء كبير من ودائع العملاء عند الاستحقاق التعاقدي.
- وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، يحتفظ البنك بنسبة ٥٪ من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل على الأقل من التزاماته المتعلقة بالودائع لدى البنك المركزي العُماني في شكل أرصدة مقاصة.
- تتم الموافقة على الالتزامات المتعلقة بالقروض والسلفيات بعد الأخذ في الاعتبار مركز السيولة العامة للبنك.
- يتم تحليل احتياجات البنك المتوقعة للسيولة ومناقشة البدائل المثلى لإدارة مخاطر السيولة والموافقة عليها في لجنة الأصول والالتزامات بالبنك. كما يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة وتقييم قدرة البنك على الحصول على السيولة من مصادر مختلفة.

يحدد قسما الخزينة وإدارة المخاطر السيولة المعرضة للمخاطر والتي يتم مراقبتها يوميًا ويتم الإبلاغ عنها بشكل دوري إلى لجنة الأصول والالتزامات. وقد قام البنك بوضع سياسات للسيولة والتمويل وخطة طوارئ للسيولة.

سياسة السيولة والتمويل

تهدف سياسة السيولة والتمويل بالبنك إلى التأكد من أن متطلبات السيولة تتم إدارتها بحكمة وفعالية بحيث يتم الوفاء باحتياجات التمويل المتوقعة وغير المتوقعة على أساس مستمر بطريقة خاضعة للسيطرة بأقل تكلفة ممكنة.

تقوم لجنة الأصول والالتزامات بالبنك بمراجعة سياسة السيولة سنويًا وتقدم التوصيات المتعلقة بالتغييرات، إن وجدت، إلى الرئيس التنفيذي للبنك للمراجعة وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة عند الإنقضاء.

هناك عدد من التقنيات التي يستخدمها البنك لإدارة مركز السيولة لديه، أهمها:

- وضع حدود على عدم التطابق في الاستحقاق
- الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة
- تنويع الالتزامات
- الوصول إلى أسواق الجملة
- إدارة السيولة متعددة العملات

يحتفظ البنك أيضًا باستثمارات كبيرة في الأدوات السائلة الصادرة من قبل الحكومة والبنوك بشكل رئيسي للحفاظ على السيولة. لدى البنك أيضًا خطوط ائتمان احتياطية للوفاء بالتزاماته في أي وقت، إذا دعت الحاجة.

مخزون الأصول السائلة

إن المخزون الكافي من الأصول السائلة عالية الجودة يوفر للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في حين يتم التعامل مع أي مشاكل أساسية تؤثر على السيولة.

يتم تحديد واعتماد هذه الأصول بشكل واضح وتحديد دورها ووضع مستويات الحد الأدنى لاحتجازها من قبل لجنة الأصول والالتزامات. ويتم مراجعة درجة تنويع محفظة الأصول السائلة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، فإن البنك مطالب بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بحد أدنى ١٠٠٪. وعلاوة على ذلك، يتم تحديد نسبة صافي التمويل الثابت بحد أدنى ١٠٠٪. داخليًا، قام البنك بتنفيذ شرط أكثر صرامة لهذه النسب التي تتم مراجعتها من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري. ويرد لاحقًا في هذا التقرير إفصاح مفصل عن مركز البنك فيما يتعلق بهذه النسب.

تنويع الالتزامات

يسعى البنك للحفاظ على قاعدة تمويل متنوعة ومراقبة درجة التنويع في قاعدة الالتزامات على أساس شهري. ويتم مراجعة تركيز المودعين من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تدرج سياسة السيولة القيمة الرئيسية لأصحاب الودائع طويلة الأجل بالبنك. ويسعى البنك إلى إقامة علاقات قوية ودائمة مع المودعين وحملة الالتزامات الآخرين من أجل تعزيز قاعدة تمويل مستقرة. يتم مراجعة التوجهات في أرصدة الالتزامات حسب الفئة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

ويدرك البنك أيضًا أن الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل بين البنوك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في ظروف السوق القاسية. كما تراجع لجنة الأصول والالتزامات تعرض البنك لهذه الودائع على أساس شهري.

السيولة متعددة العملات

عندما تكون المراكز لعملات أجنبية محددة مهمة لأعمال البنك، يقوم البنك بالنظر في قياس وإدارة السيولة في هذه العملات الفردية. ويعتبر من المجدي تجميع عدة عملات (عادةً عملات ثانوية) ومراقبة إجمالي التعرض المعبر عنه بالعملة الأساسية.

عند رصد التعرض بشكل إجمالي، يقوم البنك بتقييم قابلية تحويل العملات الفردية وتوقيت الحصول على الأموال وأثر الاضطرابات المحتملة في أسواق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف قبل الافتراض بأن السيولة الفائضة في عملة واحدة يمكن استخدامها لسد النقص في عملة أخرى.

تراقب الخزينة يوميًا الأداء مقابل الحدود وتبلغ عن أية استثناءات فورًا إلى أعضاء لجنة الأصول والالتزامات. ويراجع رئيس إدارة المخاطر والخزينة جميع مراكز السيولة مقابل الحدود بناءً على الأرقام التي تصدر عن المكتب الأوسط للخزينة / قسم المالية.

يقوم أمين الخزينة جنبًا إلى جنب مع رئيس إدارة المخاطر بسن التعديلات السلوكية بشأن الاستحقاق وتوثيقها بناءً على طلبات الاسترداد والسحب. وتتم إحالتها إلى لجنة الأصول والالتزامات لمناقشتها والموافقة عليها.

خطة طوارئ السيولة:

من الضروري للبنك أن يحتفظ بمبلغ كاف من الأصول السائلة كوقاية من الخسائر المحتملة في حالات الطوارئ. ويعتمد مجلس الإدارة خطة طوارئ السيولة للبنك ويتناول استراتيجية المؤسسة للتعامل مع أزمات السيولة. وتعمل خطة طوارئ السيولة كخارطة لتلبية احتياجات التمويل في بيئة صعبة في أوقات مناسبة وضمن تكلفة معقولة. وتضع السياسات والإجراءات لإدارة نقص التدفق النقدي أو تعويضه في مثل هذه الحالات على المستوى الفردي أو المجمّع.

واعتمد البنك مجموعة مؤشرات تحذير كمّية ونوعيّة رئيسية تتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق وتقديمها إلى لجنة الأصول والالتزامات. ويتم إخطار أعضاء فريق إدارة أزمة السيولة ولجنة الأصول والالتزامات على الفور عند خرق أي من معايير الإنذار المبكر.

في حال تفعيل الخطة، تقوم لجنة الأصول والالتزامات بتكليف فريق إدارة أزمة السيولة بإدارة سيولة البنك. ويتألف فريق إدارة أزمة السيولة من الرئيس التنفيذي (رئيساً للجنة) ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الخدمات المصرفية ونائب الرئيس التنفيذي لخدمات الدعم ومدير قسم الشؤون المالية ومدير الخزينة ومدير قسم المخاطر.

الإفصاح الكمي

تقاس فجوات الاستحقاق ويتم إعداد تقرير حولها وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ٩٥٥ بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣ وتعديلاته اللاحقة بما في ذلك تعميم البنك المركزي العُماني بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨ حول استحقاق الأصول والالتزامات. يرِد الإفصاح المتعلق بالوضع العام لاستحقاقات الأصول والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في الإيضاح رقم ٣٧-٢-٢ حول القوائم المالية. فيما يلي موقف الفجوات التراكمية من حيث العملة كنسبة مئوية من الالتزامات التراكمية بحسب ما تم رصده وفقاً للحدود القصوى التي وضعها البنك المركزي العُماني:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

العملة	حتى شهر واحد	١-٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦-٩ أشهر	٩-١٢ أشهر
المجموع	٤٨,٨٨٪	٣٧,٧٤٪	١٧,٢٤٪	٠,٥٧٪	١٢,٠٤٪-
ريال عُماني	٦٨,٨٢٪	٤٣,٣٩٪	١٤,٦٢٪	٥,٤٢٪-	١٥,١٥٪-
دولار أمريكي	٣,٠٣٪	٢٠,٥٩٪	١٨,٩٥٪	١٣,٢٨٪	٥,٦١٪-
أخرى	٢٠٣,٦٤٪	١٩٧,٧٦٪	١٥٠,٢٤٪	١١٨,٩٩٪	١٤,٠٨٪

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

العملة	حتى شهر واحد	١-٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦-٩ أشهر	٩-١٢ أشهر
المجموع	٤٧,٧٪	٢٩,٠٪	٢١,٣٪	٠,٧٪-	١٢,٨٪-
ريال عُماني	٤٠,٦٪	٥١,٦٪	٣٧,١٪	٢,١٪	١٢,٠٪-
دولار أمريكي	٥٦,٢٪	١٢,٧٪-	١١,٦٪-	١٠,٦٪-	١٧,٠٪-
أخرى	١٤٢,٣٪	١٠٣,٣٪	٥٦,٨٪	٥٢,٧٪	٤١,١٪
حدود وضعها البنك المركزي العُماني	١٥٪-	١٥٪-	٢٠٪-	٢٥٪-	٢٥٪-

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨ مخاطر التشغيل

إطار مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والنظم أو الناتجة عن الأحداث الخارجية.

إن تحديد الخسائر الناتجة عن أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية التي قد تدمر أصول البنك المادية أو تتسبب في أعطال الكهرباء أو الاتصالات مما يعطل النشاط، يكون أسهل نسبياً من الخسائر الناتجة عن المشاكل الداخلية كعمليات احتيال الموظفين وعيوب المنتجات. وترتبط مخاطر المشاكل الداخلية بشكل أكثر بمنتجات محددة للبنك ومجالات الأعمال، وهي محددة بالنسبة لعمليات البنك أكثر من المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية. وتتضمن مخاطر التشغيل التي تواجه البنك أمن نظام المعلومات وعطل الاتصالات والغش وأخطاء التشغيل.

يتم التحكم في مخاطر التشغيل من خلال سلسلة من الضوابط والإجراءات التدقيقية الداخلية القوية والفصل الواضح بين المهام وخطوط التقارير وأدلة ومعايير التشغيل. يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لفعالية الضوابط الداخلية للبنك وقدرته على التقليل من تأثير مخاطر التشغيل. ولدى البنك إطار لإدارة مخاطر التشغيل يوضح العمليات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل. وهناك لجنة لمخاطر التشغيل تملك هذا الإطار وتتحمل المسؤولية.

يحدد البنك مخاطر التشغيل الكامنة في منتجاته الرئيسية وأنشطته وعملياته وأنظمته ويقيمها. كما أنه يضمن تقييم مخاطر التشغيل ذات الصلة قبل إدخال أي منتجات أو خدمات أو أنشطة أو عمليات أو أنظمة جديدة ويخفف من حدتها بشكل مناسب.

إن تحديد المخاطر أمر حيوي لتطوير أنظمة مراقبة والسيطرة على مخاطر التشغيل. ويراعي تحديد المخاطر العوامل الداخلية مثل هيكل البنك وطبيعة أنشطته وجودة موارده البشرية والتغيرات النظامية وتبدل الموظفين. كما يدرس العوامل الخارجية مثل التغيرات في الصناعة والتغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية والتقدم التكنولوجي.

وقد قام البنك بتحديد مخاطر التشغيل التالية وقام بتنفيذ إطار فعال لإدارة هذه المخاطر:

- مخاطر الاحتيال
- مخاطر العمليات
- المخاطر القانونية
- مخاطر العنصر البشري
- مخاطر الامتثال
- مخاطر تقنية المعلومات
- مخاطر الأمن المادي

بهدف إدارة المخاطر الناشئة عن الاحتيال بشكل فعال والتزامًا بتعميم البنك المركزي العُماني حول إدارة مخاطر الاحتيال، وضع البنك سياسة إدارة مخاطر الاحتيال المنفصلة وعملية إدارة مخاطر الاحتيال. وتشكل وحدة إدارة مخاطر الاحتيال جزءاً من قسم إدارة مخاطر التشغيل المكلّف بمهام إدارة المخاطر وتعد مستقلة عن الأقسام الأخرى.

السيطرة على مخاطر التشغيل وتخفيفها

وضع البنك سياسات وعمليات وإجراءات للسيطرة على مخاطر التشغيل المادية والتخفيف منها. ويقوم البنك بشكل دوري بمراجعة حد المخاطر واستراتيجيات السيطرة ويقوم بتعديل ملف مخاطر التشغيل وفقًا لذلك باستخدام استراتيجيات ملائمة في ضوء قدرته العامة على التعرض لهذه المخاطر.

ولتحقيق ذلك، قام البنك بتطبيق إجراءات التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل لكل قطاع من قطاعات أعماله، حيث يتم تحديد مخاطر التشغيل المتعلقة بكل مجال من قطاعات الأعمال وتوثيقها وتحديد عمليات السيطرة المقابلة وتوثيقها. ويتم مراجعة نقاط العمل الناشئة عن إجراءات التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل ويتم إعداد تقرير بشأنها في لجنة مخاطر التشغيل بشكل منتظم. ولدى البنك أيضا مؤشرات للمخاطر الرئيسية ويراقبها بشكل منتظم.

ويضمن البنك وجود فصل مناسب للمهام وعدم تكليف الموظفين بمسؤوليات قد تؤدي إلى تضارب المصالح أو تمكنهم من إخفاء الخسائر أو الأخطاء أو الإجراءات غير الملائمة.

ويضمن البنك تغطية كافية للتدقيق الداخلي للتحقق من تنفيذ سياسات وإجراءات التشغيل بشكل فعال.

كما يوفر البنك غطاءً تأمينياً لتخفيف مخاطر التشغيل عند الاقتضاء.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

كما يضمن البنك وجود ممارسات داخلية للسيطرة على مخاطر التشغيل، مثل:

- الحفاظ على ضمانات الوصول إلى أصول البنك وسجلاته واستخدامها.
- ضمان حصول الموظفين على الخبرة والتدريب المناسبين.
- التحقق بانتظام من المعاملات والحسابات ومطابقتها.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر وجود رأي عام / رد فعل سلبي من شأنه أن يسبب ضررًا لربحية البنك أو صورته. وتُعد مخاطر السمعة واحدة من أكثر المخاطر تعقيدًا في إدارتها في ظل عدم القدرة على التنبؤ بها والتغير المستمر في البيئة التشغيلية وتبدل الموظفين والبيئة متعددة الثقافات التي يعمل فيها البنك. ويقوم البنك بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السمعة والسيطرة عليها في الجوانب التالية:

- خدمة العملاء
- نظرة أصحاب المصلحة بشأن التزام البنك بمصالحهم
- جودة المنتجات والخدمات وممارسات البيع
- تقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة والوكالات الخارجية
- دقة المعلومات في الاتصالات بالجمهور

هناك سياسات وإجراءات مطبقة لإدارة مخاطر السمعة ومراقبتها.

تمثل مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي عنصرًا مهمًا من مخاطر السمعة التي ظهرت مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية. يُقر البنك بأهمية إدارة فوائد البنك وعملائه بفعالية للوقاية من فئة المخاطر الديناميكية وغير المنظمة. تتحمل إدارة الاتصال المؤسسي مسؤولية إدارة أنشطة البنك على وسائل التواصل الاجتماعي ضمن توجيهات «سياسة وسائل التواصل الاجتماعي».

مخاطر استمرارية الأعمال

لقد قام البنك بتوثيق سياسة إدارة استمرارية الأعمال والتي تحدد عملية استمرارية الأعمال الواجب اتباعها في سيناريو الكوارث، وتقوم بإجراء اختبارات شاملة لجميع الأنظمة والعمليات الهامة. وتهدف سياسة استمرارية الأعمال إلى تقليل حجم وآثار الكارثة عند وقوعها مع الاستمرار في خدمة الأعمال والعملاء مع أقل قدر ممكن من الأضرار. وتراعي الخطة التالي:

- سيناريوهات الكوارث وحجمها
- خطوات مختلفة للتخفيف من المخاطر
- الأثر على أعمال البنك وعملياته
- الموارد اللازمة لاستئناف العمليات في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الكارثة
- العمليات التشغيلية والأنظمة المتاحة في موقع التعافي من الكارثة

اختبار استمرارية الأعمال

خلال سنة ٢٠٢١، أجرى البنك اختبارًا شاملًا لسياسة استمرارية الأعمال واختبار التحكم في تقنية المعلومات في أحد أيام العمل من أجل اختبار مرونة أنظمة أعمال البنك في موقع التعافي من الكارثة. وقد تم التوصل إلى نطاق الاختبار استنادًا إلى تحليل الآثار على الأعمال الذي قام به البنك، وتم تقديم نتائج اختبار سياسة استمرارية الأعمال واختبار الحجم إلى مجلس الإدارة. ولدى البنك فريق قائم لإدارة الأزمات وقد تم تفصيل العمليات التي يتعين اتباعها خلال سيناريو الكوارث في وثائق سياسة استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك.

إدارة مخاطر الاحتيال

يأخذ البنك إجراءات الوقاية من النشاطات الاحتيالية ورصدها بأهمية بالغة ويتعاون مع السلطات القضائية والنظامية ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاحتيال. ويسعى أيضًا لتطوير ثقافة الوعي حول الاحتيال والوقاية في مختلف مجالات عملياته للحدّ من الخسائر المالية المحتملة وحماية علامته التجارية وسمعته المالية.

مخاطر التركيز

تنشأ مخاطر التركيز من التعرض لمجموعة مشتركة من العوامل التي يمكن أن تنتج خسائر كبيرة بما يكفي لتهديد الأداء الجيد للبنك أو قدرته على الحفاظ على أعماله الأساسية. ويمكن أن تنشأ مخاطر التركيز من التعرض الكبير لطرف المقابل أو قطاع أو بلد. ويمكن التخفيف من مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود من خلال إجراء فحص شامل لجودة الطرف المقابل أو دعم الضمانات الإضافية الكافية وغير ذلك.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وكجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، تم وضع حدود للتعرض لمخاطر التركيز مما سيؤدي إلى التزامات رأسمالية إضافية بناءً على التركيز من حيث حالات التعرض الكبيرة للأطراف المقابلة والتعرض لمخاطر التركيز على القطاعات (باستثناء إقراض الأفراد) والتعرض للتركيز الجغرافي (باستثناء سلطنة عُمان).

مخاطر أمن المعلومات

اعتمد البنك نظام / عملية إدارة أمن المعلومات وإطار عمل لضمان وحماية وتأمين مصادر المعلومات التي تعالج وتحفظ المعلومات الضرورية لسير عملياته. وتعتبر سياسة أمن المعلومات أهم مكوّنات هذا الإطار، إذ تقدّم المسار الصحيح لبناء وتطبيق وإدارة نظام إدارة أمن المعلومات. وبما أن حماية معلومات العملاء تعتبر الأولوية المطلقة، يسعى البنك إلى حماية سرّية بيانات عملائه وشركائه وضمان توفّرها وسلامتها في جميع الأوقات.

مخاطر الامتثال (بما في ذلك مخاطر عدم الامتثال للشريعة)

مخاطر الامتثال هي احتمال تكبّد خسائر مالية وعقوبات قانونية وعقوبات تنظيمية وتشويه سمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية على البنك. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المباشرة للإشراف على إدارة مخاطر الامتثال للبنك. ثم تتحمل بعدها الإدارة العليا مسؤولية ضمان الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. تدعم ذلك إدارة الامتثال في البنك وهي إدارة مستقلة تقدم تقاريرها وتمتلك حق الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. تضع «سياسة الامتثال» لدى البنك توجيهات لإدارة هذا النوع الهام من المخاطر.

يضمن إطار حوكمة الشريعة الامتثال للشريعة في جميع الأوقات والمستويات. تسهل وحدة الامتثال للشريعة عملية ضمان الإدارة العليا الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية للصرافة الصادر عن البنك المركزي في كافة أنشطة أعمال البنك وعملياته ومعاملاته. تلعب وحدة الامتثال للشريعة دوراً هاماً في اتخاذ قرار الموافقة على منتج أو معاملة جديدة، وتراقب تنفيذ الإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. لا يُنفذ أي فئة منتج أو نوع معاملة جديد دون استشارة وحدة الامتثال للشريعة والحصول على موافقة رسمية من هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر النماذج

تتمثل مخاطر النماذج في اتخاذ قرارات غير صائبة أو عدم الامتثال التنظيمي الناتج عن استخدام نماذج غير صحيحة تماماً، وخصوصاً في مجالات القياس والتسعير وإدارة المخاطر. تشمل هذه النماذج، على سبيل المثال لا الحصر، نموذج حساب رأس المال ونماذج تصنيف مخاطر التسهيلات والمدينين ونماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ووضع مخصصات ونماذج تسعير استثمارات وتحوطات وهلم جرّا. يدير البنك مخاطر النماذج عن طريق اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المعلومات والمصادقة على عملية المصادقة على النموذج والاختبارات الرجعية لنماذج البنك الرئيسية.

مخاطر أخرى

يتعرض البنك أيضًا إلى مخاطر أخرى كالمخاطر الاستراتيجية ومخاطر دورة الأعمال والمخاطر القانونية والمخاطر المتبقية ومخاطر التسوية ومخاطر عدم الالتزام الشرعي (المرتبطة بالصيرفة الإسلامية) وغيرها. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر ليست جوهرية للبنك في الوقت الحالي. ويتبع البنك منهجيات معيارية لتلبية متطلبات كفاية رأس المال لهذه المخاطر. يتم تقييم هذه المخاطر وتشكل هذه التقييمات جزءًا من عمليات تقييم كفاية رأس المال بالبنك.

تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل والمبلغ المحمل بالمخاطر

يتبع البنك منهج المؤشر الأساسي لتحديد مخاطر التشغيل. ويتم حساب تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي بأخذ متوسط مجمل الإيرادات لآخر ثلاث سنوات مالية مضروبًا بمعدل ١٥٪، بحيث يتم استثناء السنوات التي يكون فيها مجمل الإيرادات صفر أو سلبي. يتكون مجمل الإيرادات من صافي إيرادات الفوائد (+) الإيرادات من غير الفوائد (+) مخصصات الفوائد غير المدفوعة (+ / –) الربح / الخسارة من بيع الاستثمارات (–) بنود الايرادات الاستثنائية / غير العادية.

البند (ريال عُماني بالآلاف)	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
صافي إيرادات الفوائد	٦٥,٥٦٤	٦٠,٠٩٤	٥٧,٠٣٩
إيرادات غير مشتملة على الفوائد	١٦,٨٧٤	١١,٤٠٢	١٢,٧١٠
مخصص الفوائد غير المدفوعة	٢,٩٥١	٢,٣٩١	٧٤٧
ربح من بيع الاستثمارات	(٢,٩٤٥)	(١٢)	–
تأمين وبنود غير عادية أخرى	(٦١)	(٤٩)	(٨٠)
مجمل الإيرادات	**٨٢,٣٨٣**	**٧٣,٨٢٦**	**٧٠,٤١٦**
متوسط الإيرادات	٧٥,٥٤٢		
مجمل الإيرادات مضروباً في معامل ألفا (١٥٪)	١١,٣٣١		
مخاطر التشغيل بناءً على منهج المؤشر الأساسي	١٤١,٦٤٠		

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تبلغ تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي وفقًا لبازل ٢ مبلغ ١٠,٣٦٦ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تبلغ الأصول المرجّحة بالمخاطر لمخاطر التشغيل وفقًا لاتفاقية بازل ٢ مبلغ ١٢٩,٥٧٣ مليون ريال عُماني برأس مال قدره ١٥,٨٧٣ مليون ريال عماني.

٩ سياسة التعويضات

تماشيًا مع توجيهات للبنك المركزي العُماني حول الإفصاح عن المكافآت كأحد مكونات المحور ٣، يلتزم البنك باتباع ممارسات تعويض عادلة ومتوازنة وموجهة نحو الأداء تتماشى مع مصالح الموظفين ومصالح المساهمين طويلة الأجل. وتسعى هذه السياسة إلى جذب أفضل العناصر البشرية في هذه الصناعة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. لدى البنك لجنة للترشيحات والمكافئات تعين من قبل مجلس الإدارة ويتمثل هدفها الأساسي في نصح رئيس مجلس إدارة البنك بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعيين ومكافأة موظفي الإدارة العليا.

تستند جوائز الأداء المالي إلى تحقيق كلًا من الأهداف المالية وغير المالية. ويهدف نظام إدارة الأداء إلى تحقيق خطط أعمال البنك وأهدافه من خلال الأداء المستمر والمركز للموظفين. والهدف من عملية مراجعة الأداء هو تقييم أداء الموظف / الموظفة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المحددة. أما على مستوى الإدارة العليا، فإن الأداء العام للبنك هو المعيار الأساسي لمنح جوائز الأداء. ويستند التعويض إلى النظر في جميع الجوانب التي تحكم الأداء بما في ذلك مرحلة الأعمال وظروف السوق والأفق الزمني للمخاطر والعائدات المستدامة والطبيعة الدورية لبعض الأعمال. ويلتزم البنك بممارسات التعويضات المسؤولة التي توازن المكافأة على أساس الأداء وتعزيز السلوكيات وأفعال القائمة على المبادئ. ويهدف التعويض إلى المساهمة في تحقيق أهداف البنك وتشجيع المخاطر المدروسة والامتثال للقوانين والمبادئ التوجيهية واللوائح المعمول بها.

إن سياسة المكافآت والترتيبات الخاصة بالإدارة العليا، ومتحملي المخاطر الجوهرية وإدارات الرقابة على الأدوار المنظمة للبنك تستند إلى مسؤولياتهم ومستويات صلاحياتهم، وتخضع لتعليمات البنك المركزي العُماني بشأن مبادئ ومعايير مجلس الاستقرار المالي ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ذات الصلة.

تتم مراجعة قائمة الإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك سنويًا من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت وتأخذ في الاعتبار التغييرات من حيث التنظيم الداخلي ومستويات المكافآت.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة والموافقة على جميع التعويضات الثابتة والمتغيرة بما في ذلك جميع المنافع المقدمة للإدارة العليا المعينة ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك للتأكد من أن المدفوعات عادلة للفرد والبنك، وأن حالات الإخفاق لا يتم مكافأتها وأن مهمة تعظيم الأداء وتخفيف الخسارة يتم مكافأتها وتقديرها.

في الحالات التي يتجاوز فيها التعويض المتغير للإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية الحد الأدنى، يتم تأجيل الرصيد ودفعه بالتساوي على مدى ٣ سنوات، وفقًا لشروط معينة تتعلق بمعيار مالوس وكلو–باك.

تشتمل الإدارة العليا على ٥ أعضاء (٢٠٢٠: ٥ أعضاء) من لجنة الإدارة.

يستعرض الجدول التالي تفاصيل تعويضات الإدارة العليا:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف
رواتب وبدلات	**١,١٤٠**	١,١٢٧
مكافآت نهاية الخدمة	**٢٤**	١٩
الإجمالي	**١,١٦٤**	١,١٤٦

١٠ الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

لا يمتلك البنك أية شركات تابعة أو استثمارات هامة أخرى في الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣

تم إعداد إفصاحات رأس المال المبينة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

١١-١ منهج الخطوات الثلاثة للتسوية

تم إعداد الإفصاحات المبينة أدناه باستخدام منهج الخطوات الثلاثة للتسوية كما هو معرف في التوجيهات حول متطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال الصادرة مع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

نموذج الإفصاح العام لبازل ٣

	رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات	ريال عُماني (بالآلاف)
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة زائداً فائض / علاوة الأسهم ذات الصلة	١٩٤,٩٦٦
٢	الأرباح المحتجزة (صافية من توزيعات الأرباح النقدية المقترحة بنسبة ٧,٥٪)	٤٤,٩٣٢
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	٣٩,٩٠٤
٤	رأس المال المصدر مباشرة الخاضع للاستبعاد التدريجي من رأس المال العادي الفئة ١ (ينطبق على الشركات غير المساهمة فقط)	–
٥	رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في رأس المال العادي الفئة ١)	–
٦	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات النظامية**	**٢٧٩,٨٠٢**
	رأس المال العادي الفئة ١: التعديلات النظامية	
٧	تعديلات التقييم الحذر	(٤,٨٥٣)
٨	الشهرة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٩	أصول غير ملموسة أخرى غير حقوق خدمة الرهن (صافية من التزام الضريبة المتعلق بها)	(٤,٨٧١)
١٠	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
١١	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	–
١٢	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة	–
١٣	أرباح التوريق من البيع (كما هو موضح في الفقرة ١٤–٩ من التعميم رقم ١ للبنك المركزي العُماني)	
١٤	أرباح وخسائر نظراً للتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	–
١٥	صافي أصول منافع صندوق التقاعد المحددة	–
١٦	استثمارات في أسهمه الخاصة (إن لم تحتسب مسبقاً بصافي رأس المال المدفوع بالميزانية العمومية المبلغ عنها)	–
١٧	الحيازة المتقاطعة التبادلية في الأسهم العادية	–
١٨	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والتمويلية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من رأس المال المصدر (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
١٩	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات البنكية والمالية والتأمين والتكافل خارج نطاق التجميع النظامي، بصافي الوضع قصير الأجل المستحق (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٢٠	حقوق خدمة الرهن (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٢١	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن تغيرات مؤقتة (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪، صافياً من التزام الضريبة المتعلق به)	–
٢٢	مبلغ يتجاوز عتبة ١٥٪	–
٢٣	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	–
٢٤	منها: حقوق خدمة الرهن	–
٢٥	منها: أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن فروق مؤقتة	–
٢٦	تعديلات نظامية وطنية محددة	–
٢٧	تعديلات نظامية مطبقة على رأس المال العادي الفئة ١ نظراً لعدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة ١ والفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	–
٢٨	اجمالي التعديلات النظامية على رأس المال العادي الفئة ١	**(٩,٧٢٤)**
٢٩	رأس المال العادي الفئة ١	**٢٧٠,٠٧٨**
	رأس المال الإضافي الفئة ١: الأدوات	
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً فائض الأسهم المتعلق بها (٣١+٣٢)	١٢٤,٠٠٠
٣١	منها: مصنف كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	١٢٤,٠٠٠
٣٢	منها: مصنف كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	–
٣٣	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي الفئة ١	–

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٤	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي الفئة ١)	–
٣٥	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	–
٣٦	رأس المال الإضافي الفئة ١ قبل التعديلات النظامية	**١٢٤,٠٠٠**
	رأس المال الإضافي الفئة ١: التعديلات النظامية	
٣٧	استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ الخاصة	–
٣٨	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١	–
٣٩	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والمالية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٤٠	استثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي (صافية من المراكز المؤهلة القصيرة)	–
٤١	تعديلات نظامية وطنية محددة	–
	منها: (أدخل اسم التعديل)	–
	منها:	–
٤٢	تعديلات نظامية مطبقة على رأس المال الإضافي الفئة ١ نظرًا لعدم كفاية الفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	–
٤٣	**اجمالي التعديلات النظامية على رأس المال الإضافي الفئة ١**	**–**
٤٤	**رأس المال الإضافي الفئة ١**	**١٢٤,٠٠٠**
٤٥	**رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)**	**٣٩٤,٠٧٨**
	رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٦	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	
٤٧	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرةً خاضعة للاستبعاد التدريجي من الفئة ٢	–
٤٨	أدوات الفئة ٢ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو رقم ٣٤) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة الفئة ٢)	
٤٩	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	
٥٠	مخصصات (بما في ذلك الربح على استثمارات)	٢٠,٢٦٤
٥١	**رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات النظامية**	**٢٠,٢٦٤**
	رأس المال الفئة ٢: التعديلات النظامية	
٥٢	استثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	–
٥٣	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات الفئة ٢	–
٥٤	استثمارات في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين والتكافل خارج نطاق التجميع النظامي، بالصافي من الوضع قصير الأجل المستحق حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٥٥	استثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي، صافية من المراكز المؤهلة القصيرة	–
٥٦	إجمالي التعديلات النظامية الوطنية المحددة	–
	منها: استثمارات في رأس المال الفئة ٢ للبنوك والشركات المالية التابعة غير المجمعة أو الشركات الشقيقة أو الشركات الزميلة، أو غيرها.	–
	منها: العجز في رأس المال النظامي الفئة ٢ في الكيانات غير المجمعة	–
٥٧	إجمالي التعديلات النظامية على رأس المال الفئة ٢	–
٥٨	**رأس المال الفئة ٢**	**٢٠,٢٦٤**
٥٩	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الفئة ١ + الفئة ٢)**	**٤١٤,٣٤٢**
٦٠	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر**	**٢,٤٧٩,٨٧٩**
٦٠أ	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان	٢,٣١٧,٦٤٣
٦٠ب	الأصول المرجحة بمخاطر السوق	٣٢,٦٦٣
٦٠ج	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	١٢٩,٥٧٣

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	نسب وحواجز رأس المال	
٦١	رأس المال العادي الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١٠,٨٩
٦٢	الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١٥,٨٩
٦٣	إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١٦,٧١
٦٤	متطلبات حاجز المؤسسة المحدد (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العادي الفئة ١ مضافاً حاجز حماية رأس المال مضافاً متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية مضافاً متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪٨,٢٥٠
٦٥	منها: متطلبات حاجز حماية رأس المال	٪١,٢٥٠
٦٦	منها: متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية المحددة للبنك	–
٦٧	منها: متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي	–
٦٨	رأس المال العادي الفئة ١ المتاح للوفاء بالحواجز (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪٣,٨٩
	الحدود الدنيا المحلية (إن كانت تختلف عن بازل ٣)	
٦٩	معدل الحد الأدنى الوطني لرأس المال العادي الفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪٨,٢٥٠
٧٠	معدل الحد الأدنى الوطني للفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪١٠,٢٥٠
٧١	معدل الحد الأدنى الوطني لإجمالي رأس المال (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪١٢,٢٥٠
	مبالغ أقل من عتبة التخفيض (قبل المخاطر المرجحة)	
٧٢	استثمارات غير جوهرية في رأس مال مؤسسات مالية أخرى	١,٢١٥
٧٣	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
٧٤	حقوق خدمة الرهن (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٧٥	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٧٦	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للمنهج المعياري (قبل تطبيق الحدود)	١٨,٤٢٠
٧٧	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً للمنهج المعياري	٢٨,٩٧١
٧٨	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لمنهج مبني على التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود)	–
٧٩	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً لمنهج مبني على التصنيف الداخلي	–
	أدوات رأسمالية خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (ينطبق فقط للفترة بين ١ يناير ٢٠١٨ و١ يناير ٢٠٢٢)	
٨٠	الحد الحالي على أدوات رأس المال العادي الفئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	–
٨١	مبالغ مستثناة من رأس المال العادي الفئة ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–
٨٢	حد حالي على أدوات الفئة الإضافية ١ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	–
٨٣	مبالغ مستثناة من الفئة الإضافية ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–
٨٤	حد حالي على أدوات الفئة ٢ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	–
٨٥	مبالغ مستثناة من الفئة ٢ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الخطوة الأولى: الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي
الجدول ٢أ – الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (ريال عُماني بالآلاف)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القوائم المالية المنشورة	بموجب نطاق التجميع النظامي
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	١١٤,٧٠٣	١١٤,٧٠٣
شهادات إيداع	–	–
مستحق من البنوك	٤٤,٦٩٤	٤٤,٦٩٤
قروض وسلفيات	٢,٤٠١,٩٧٩	٢,٤٠١,٩٧٩
استثمارات في أوراق مالية	٤٢٨,٣٧٧	٤٢٨,٣٧٧
قروض وسلفيات للبنوك	–	–
ممتلكات ومعدات	٢٦,٦٤٩	٢٦,٦٤٩
أصول ضريبة مؤجلة	–	–
أصول أخرى	٣٦,١٥٤	٣٦,١٥٤
إجمالي الأصول	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	**٣,٠٥٢,٥٥٦**
الالتزامات		
مستحق إلى البنوك	٢٦٢,٣٤٠	٢٦٢,٣٤٠
ودائع العملاء	٢,١٨١,٣٩١	٢,١٨١,٣٩١
اقتراضات	٩٢,٤٠٠	٩٢,٤٠٠
التزام ضريبي	٨,٦٤٣	٨,٦٤٣
التزامات أخرى	٧٧,٧٨٥	٧٧,٧٨٥
قروض ثانوية	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
إجمالي الالتزامات	**٢,٦٢٥,٥٥٩**	**٢,٦٢٥,٥٥٩**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	١٩٤,٩٦٦	١٩٤,٩٦٦
علاوة إصدار الأسهم	–	–
احتياطي قانوني	٣٦,٩٠٤	٣٦,٩٠٤
احتياطي خسائر القروض العام	–	–
احتياطي انخفاض القيمة	١٠,١٢٧	١٠,١٢٧
أرباح محتجزة	٥٩,٥٥٤	٥٩,٥٥٤
احتياطي خاص	٩٩٨	٩٩٨
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	(٢,٥٥٢)	(٢,٥٥٢)
احتياطي الدين الثانوي	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	**٣٠٢,٩٩٧**	**٣٠٢,٩٩٧**
سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٢٤,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	**٤٢٦,٩٩٧**	**٤٢٦,٩٩٧**
إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	**٣,٠٥٢,٥٥٦**

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الخطوة الثانية: توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي

الجدول ٢ب – توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (ريال عُماني بالآلاف)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القوائم المالية لسنة ٢٠٢١	بموجب نطاق التجميع النظامي	المرجع
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	**١١٤,٧٠٣**	**١١٤,٧٠٣**	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير	**٤٤,٦٩٤**	**٤٤,٦٩٤**	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير، منها:		**٤٤,٧٣٠**	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٣٦)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–	
استثمارات، منها:	**٤٢٨,٣٧٧**	**٤٢٨,٣٧٧**	
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	٤٢٧,٥٠٥	
القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	–	٨٧٢	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه		–	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		–	
قروض وسلفيات – بالصافي، منها:	**٢,٤٠١,٩٧٩**	**٢,٤٠١,٩٧٩**	
– قروض وسلفيات لبنوك محلية	–	–	
– قروض وسلفيات لعملاء محليين	–	١,٩٢٠,٠٥٥	
– قروض وسلفيات لعملاء غير مقيمين عن عمليات خارجية	–	٧,١١٧	
– قروض وسلفيات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة	–	١٤٧,٠٦٩	
– تمويل من نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٤٠٤,٦١٤	
– مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، منه:	–	(٧٦,٨٧٦)	
– مخصص الانخفاض في القيمة والفوائد المجنبة والربح للمرحلة الثالثة	**–**	**(٤٦,٢٠١)**	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	**–**	**(٣٠,٦٧٥)**	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	**–**	**١٨,٤٢٠**	ح
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	١٢,٢٥٥	
أصول ثابتة	**٢٦,٦٤٩**	**٢٦,٦٤٩**	
أصول غير ملموسة (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)		(٤,٨٧١)	هـ
– أصول ثابتة أخرى		(٢١,٧٧٨)	
أصول أخرى	٣٦,١٥٤	٣٦,١٥٤	
أصول أخرى، منها		٣٦,١٨١	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه		(٢٧)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		–	
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢		(٢٧)	
إجمالي الأصول	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	
رأس المال والالتزامات			
رأس المال المدفوع، منه:	**١٩٤,٩٦٦**	**١٩٤,٩٦٦**	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١	**–**	**١٩٤,٩٦٦**	أ

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القوائم المالية لسنة ٢٠٢١	بموجب نطاق التجميع النظامي	المرجع
الاحتياطيات والفائض، منها	**٢٣٢,٠٣١**	**٢٣٢,٠٣١**	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي قانوني)		٣٦,٩٠٤	ج
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي الدين الثانوي)		٣,٠٠٠	د
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (أرباح محتجزة)		٤٤,٩٣٢	ب
– توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (المستبعدة من الأرباح المحتجزة)	–	١٤,٦٢٢	ب
– توزيعات الأسهم المقترحة (المستبعدة من الأرباح المحتجزة)	–	–	
– المبلغ غير المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي خاص)	–	٩٩٨	
– المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي الفئة ١	–	١٢٤,٠٠٠	و
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢ (احتياطي الانخفاض في القيمة)	–	١٠,١٢٧	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢ (أرباح استثمارات القيمة العادلة)	–	١,٨٤٤	ا
خسارة استثمارات القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)	–	(٤,٨٥٣)	هـ
– احتياطي القيمة العادلة	–	٤٥٧	
إجمالي رأس المال	**٤٢٦,٩٩٧**	**٤٢٦,٩٩٧**	
ودائع من البنوك	**٢٦٢,٣٤٠**	**٢٦٢,٣٤٠**	
ودائع العملاء، منها	**٢,١٨١,٣٩١**	**٢,١٨١,٣٩١**	
– ودائع للعملاء	–	١,٧٨٧,٥٣٤	
– ودائع نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٣٩٣,٨٥٧	
اقتراضات، منها:	**٩٢,٤٠٠**	**٩٢,٤٠٠**	
– من البنوك	٩٢,٤٠٠	٩٢,٤٠٠	
اقتراضات في شكل سندات وسندات دين وصكوك، منها	**٣,٠٠٠**	**٣,٠٠٠**	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		–	ز
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢		٣,٠٠٠	
التزامات أخرى ومخصصات	**٨٦,٤٢٨**	**٨٦,٤٢٨**	
التزامات أخرى ومخصصات، منها		**٨٤,٨١٢**	
– مخصص المرحلة الثالثة		**–**	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه		**١,٥٢٩**	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		**–**	
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢		**١,٥٢٩**	
إجمالي رأس المال والالتزامات	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	**٣,٠٥٢,٥٥٦**	

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الخطوة الثالثة: التسوية التدريجية لرأس المال النظامي:

	رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات (ريال عُماني بالآلاف)		
	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مكونات رأس المال النظامي المقرر من البنك	المصدر بناء على الأرقام/ الحروف المرجعية في الميزانية العمومية وفقاً للنطاق النظامي للتجميع من الخطوة الثانية
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	١٩٤,٩٦٦	أ
٢	أرباح محتجزة	٤٤,٩٣٢	ب
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	٣٩,٩٠٤	ج+د
٤	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات النظامية**	**٢٧٩,٨٠٢**	
٥	تعديلات التقييم الحذر	(٩,٧٢٤)	هـ
٦	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–	
٧	**اجمالي التعديلات النظامية على رأس المال العادي الفئة ١**	**(٩,٧٢٤)**	
٨	**رأس المال العادي الفئة ١**	**٢٧٠,٠٧٨**	
٩	رأس المال الإضافي الفئة ١	١٢٤,٠٠٠	و
	رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)	**٣٩٤,٠٧٨**	
٩	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	–	ز
١٠	بدل / مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة	١٨,٤٢٠	ح
١١	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٨٤٤	ا
	رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات النظامية	**٢٠,٢٦٤**	
	رأس المال الفئة ٢: التعديلات النظامية	**–**	
	رأس المال الفئة ٢	**٢٠,٢٦٤**	
	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الفئة ١ + الفئة ٢)	**٤١٤,٣٤٢**	

* اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٧,٥٪ والتي تم تعديلها في رأس مال البنك.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢-١١ السمات الرئيسية لرأس المال النظامي

يفصح الجدول أدناه عن السمات الرئيسية لجميع رأس المال النظامي الصادر عن البنك:

١	البنك الأهلي ش.م.ع.ع	رأس المال العادي	الدين الثانوي (بازل ٣)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)
٢	محدد خاص (مثل لجنة الإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية ورقم تعريف الأوراق المالية الدولية أو محدد بلومبيرج للإيداع الخاص)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣	القوانين المنظمة للمعالجة النظامية للأدوات	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم ملكية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم ملكية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم ملكية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم ملكية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم ملكية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني
٤	قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	الفئة ٢	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية
٥	بعد قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل
٦	مؤهل بشكل فردي/ جماعي/ وفردي	فردي	فردي	فردي	فردي	فردي
٧	نوع الأداة (يجب تحديد الأنواع من قبل كل سلطة مختصة)	رأس المال العادي	إيداعات خاصة للدين الثانوي	إصدار حقوق السندات الثانوية الدائمة	إيداعات خاصة	إيداعات خاصة
٨	مبلغ مدرج في رأس المال النظامي (العملة بالمليون كما في آخر تاريخ تقرير)	١٩٤,٩٦٦ مليون ريال عُماني	٣,٠٠٠ مليون ريال عُماني	٥٠ مليون ريال عُماني	٥٤ مليون ريال عُماني	٢٠ مليون ريال عُماني
٩	القيمة الاسمية للأداة	١٩٤,٩٦٦ مليون ريال عُماني	٣,٠٠٠ مليون ريال عُماني	٥٠ مليون ريال عُماني	٥٤ مليون ريال عُماني	٢٠ مليون ريال عُماني
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق المساهمين	التكلفة المهلكة للالتزام	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	بدأ البنك نشاطه في ١٩٩٧	* راجع الجدول أدناه	١١ أكتوبر ٢٠١٧	١٧ ديسمبر ٢٠١٨	١٣ يونيو ٢٠١٩
١٢	دائم أو مؤرخ	دائم	مؤرخ	دائم	دائم	دائم
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	دون استحقاق	** راجع الجدول أدناه	دون استحقاق	دون استحقاق	دون استحقاق
١٤	طلب المُصدر خاضع لموافقة رقابية مسبقة	لا	لا	نعم	نعم	نعم
١٥	تاريخ الطلب الاختياري وتواريخ الطلب الطارئة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	لا ينطبق	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.
١٦	تواريخ الطلب اللاحقة، إذا كان ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق			
	قسائم / توزيعات الأرباح					
١٧	توزيعات أرباح/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	متغيرة	ثابتة	ثابتة	ثابتة	ثابتة

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٨	معدل الكوبون والمؤشر ذو الصلة	لا ينطبق	٤٪ – ٥٪	٧,٥٠٪	٧,٥٠٪	٧,٥٠٪
١٩	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	لا ينطبق	لا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠	تقديرية بالكامل أو تقديرية جزئياً أو إلزامية	تقديرية بالكامل	إلزامية	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل
٢١	وجود زيادة أو حافز آخر للاسترداد	لا	لا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٢	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	قابل للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل
٢٤	إذا كان قابلاً للتحويل، دافع (دوافع) التحويل	لا ينطبق	المنهج القانوني	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٥	إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق	قد تتحول كليًا أو جزئيًا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٦	إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	متوسط السعر *	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٧	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	لا ينطبق	اختياري	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٨	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق	رأس المال العادي الفئة ١	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٩	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي تتحول إليها	لا ينطبق	البنك الأهلي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٠	خصائص الانخفاض	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٣١	إذا انخفض، دافع (دوافع) الانخفاض	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني
٣٢	إذا انخفض، كلياً أو جزئياً	انخفض كليًا	قد ينخفض جزئيًا	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي
٣٣	إذا انخفض، دائماً أو مؤقتاً	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
٣٤	اذا انخفض مؤقتاً، استهلاك آلية الزيادة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥	المركز في التدرج الثانوي في السيولة (حدد نوع الأداة الأعلى مباشرةً من الأداة)	لا ينطبق	رأس المال العادي	تخضع لحملة الودائع والدائنين العاميين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العاميين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العاميين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك
٣٦	خصائص انتقالية غير ملتزمة	لا	لا	لا	لا	لا
٣٧	إذا كان نعم، حدد خصائص عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

عدد الديون الثانوية (وفقاً لبازل ٣) (ريال عُماني بالآلاف)	**القيمة الاسمية للأداة**	**مبلغ مدرج في رأس المال النظامي (العملة بالمليون كما في آخر تاريخ تقرير)**	*** تاريخ الإصدار الأصلي**	**** تاريخ الاستحقاق الأصلي**
الدين الثانوي رقم ١٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	١٠ يونيو ٢٠١٥	١٣ يونيو ٢٠٢٢
الإجمالي	**٣,٠٠٠**	**٣,٠٠٠**		

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٢ إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣

نموذج الإفصاح العام لمعدل تغطية السيولة

		(ريال عُماني بالآلاف)	
		إجمالي القيمة غير المرجحة (المتوسط)	إجمالي القيمة المرجحة (المتوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة			
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	٣٥٥,٤٣٧	٣٥٥,٤٣٧
التدفقات النقدية الصادرة			
٢	ودائع الأفراد والودائع من عملاء المؤسسات الصغيرة، ومنها:	٦٤٨,١٠١	٣٩,١١٤
٣	ودائع ثابتة	١٩,٥٧٧	٥٨٧
٤	ودائع أقل ثباتاً	٦٢٨,٥٢٤	٣٨,٥٢٧
٥	تمويل شركات غير مضمون، ومنه:	٦٥٨,٢٦١	٣١٥,٨٤٩
٦	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع في شبكات البنوك المتعاونة	٩٦٢	٢٤١
٧	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	٥٤٠,٣٨٩	١٩٨,٦٩٨
٨	دين غير مضمون	١١٦,٩١١	١١٦,٩١١
٩	تمويل شركات مضمون	٩٠,٦٦٧	-
١٠	متطلبات إضافية، ومنها		
١١	تدفقات صادرة تتعلق بالتعرضات للمشتقات ومتطلبات الضمانات الأخرى	٩٨,٣٩٣	٩٨,٣٩٣
١٢	تدفقات صادرة تتعلق بخسارة التمويل من منتجات الدين		
١٣	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات السيولة	٩,٤٨٣	٩٤٨
١٤	التزامات تمويل تعاقدية أخرى		
١٥	التزامات تمويل عرضية أخرى	٦٧,٧٩٢	٣,٣٩٠
١٦	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	١,٥٧٢,٧١٤	٤٥٧,٦٩٤
التدفقات النقدية الواردة			
١٧	إقراض مضمون (مثل إعادة شراء معكوس)		
١٨	تدفقات نقدية واردة من تعرضات منتظمة السداد بالكامل	١٧٣,٩٩٦	١٢٢,٣٥٥
١٩	تدفقات نقديّة واردة أخرى	١١٤,٨٧٠	٩٨,٣٩٣
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الواردة**	٢٨٨,٨٦٦	٢٢٠,٧٤٨

٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**	٣٥٥,٤٣٧
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة**	٢٣٦,٩٤٧
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (٪)**	٪١٥٠,٠١

تم إعداد إفصاح السيولة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٢٧ «بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة» الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤. ويستند الإفصاح على متوسط بيانات ثلاثة أشهر.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

نموذج الإفصاح العام لنسبة صافي التمويل الثابت

تم إعداد إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦.

إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت موضح أدناه بناءً على المراكز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

حافظ البنك على نسبة صافي تمويل ثابت يتراوح بين ١٠١٪–١١٠٪ خلال السنة.

الرقم المتسلسل	التفاصيل	دون استحقاق	< ٦ أشهر	٦ أشهر إلى < سنة واحدة	>= سنة واحدة	القيمة المرجحة
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١	رأس المال	٤٢٥,٩٦٤	–	–	–	٤٢٥,٩٦٤
٢	رأس المال النظامي	٤٢٥,٩٦٤				٤٢٥,٩٦٤
٣	أدوات رأس المال الأخرى					
٤	ودائع الأفراد والودائع من عملاء المؤسسات الصغيرة	٤٣٠,٩٨٨	٨٤,٩٤٧	١٢٦,٠٢٦	٥٤,٣٠٨	٦٣٨,٣٦٢
٥	ودائع مستقرة	١٢٥,٧٧٩			٥٤,٣٠٨	١٧٣,٧٩٨
٦	ودائع أقل استقرارًا	٣٠٥,٢٠٩	٨٤,٩٤٧	١٢٦,٠٢٦		٤٦٤,٥٦٤
٧	تمويل الشركات	٤٨٧,٩٣٩	٢٨٢,٤٣٧	٣٠٧,٧١٣	٤٤٠,٤٦٦	٩٧٩,٥١١
٨	تشغيلية	١,٣٢٥				٦٦٢
٩	تمويل شركات آخر	٤٨٦,٦١٥	٢٨٢,٤٣٧	٣٠٧,٧١٣	٤٤٠,٤٦٦	٩٧٨,٨٤٩
١٠	التزامات بأصول متقابلة متكافئة					
١١	التزامات أخرى	–	–	–	–	–
١٢	التزام المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	–	–	–	–
١٣	جميع الالتزامات وحقوق المساهمين الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	٤١١,٥٨٦	–	–	–	–
١٤	إجمالي التمويل الثابت المتاح					٢,٠٤٣,٨٣٧
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١٥	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة لغرض نسبة صافي التمويل الثابت					١٨,٨٠٣
١٦	الودائع المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية	٢١,١٢٦	–	–	–	١٠,٥٦٣
١٧	القروض المنتظمة والأوراق المالية					
١٨	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
١٩	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى الأول وقروض منتظمة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	١٤٨,٠٣٤	٥,٤٥٠	–	٢٤,٩٣٠
٢٠	قروض منتظمة لعملاء من غير المؤسسات المالية وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة وقروض لصناديق سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها	١١٨,٩٠٨	٤٣٤,٥٧٣	٦٢,١٠٧	١,٥٦٦,٦٠٩	١,٦٣٩,٤١٢

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢١	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان				–	–
٢٢	رهون عقارية سكنية منتظمة، منها:	–	–	–	–	–
٢٣	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان	–	–	–	٥٦,٩٤٢	٣٧,٠١٢
٢٤	أوراق مالية لم ينقضي موعد استحقاقها ولا تصنف كأصول سائلة عالية الجودة، وتشمل الأسهم المتداولة في أسواق المال	–	–	–	٢٨,٦٤٧	٢٤,٣٥٠
٢٥	أصول بالتزامات متقابلة متكافئة					
٢٦	أصول أخرى:					
٢٧	سلع مادية متداولة، شاملة الذهب	–	–	–	–	–
٢٨	أصول مسجلة كهوامش أولية من عقود المشتقات والمساهمات في صناديق الأطراف المقابلة المركزية	–	–	–	–	–
٢٩	أصول المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	٤٠٠	٢٠٤	٦٠	٦٦٤
٣٠	التزامات المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت قبل خصم هامش الفرق المسجل	–	–	–	–	–
٣١	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	–	–	١١٨,٧٤١	١١٨,٧٤١
٣٢	البنود خارج الميزانية العمومية	–	١٦٨,١٩٥	١٨,١٨٨	١٩,٠٤٦	١٠,٢٧١
٣٣	إجمالي التمويل الثابت المطلوب	–	–	–	–	١,٨٨٤,٧٤٦
٣٤	نسبة صافي التمويل الثابت	–	–	–	–	٪١٠٨,٤٤

نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

تم إعداد إفصاح نسبة الرفع المالي أدناه وفقًا لمتطلبات خطاب البنك المركزي العُماني رقم بي إس دي/٢٠١٧/بي كى يو بي/الرفع المالي/٥٦٤ – تنفيذ نسبة الرفع المالي وفقًا لبازل ٣ الصادرة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧.

(جميع المبالغ بالريال العُماني بالآلاف)

الجدول ١: ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية ومقياس التعرض لنسبة الرفع المالي

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للقوائم المالية المنشورة	٣,٠٥٢,٥٥٦	٣,٠٥٦,١٥٨
٢	تسويات للأدوات المالية المشتقة	٥,١٥٥	٤,٦٦٠
٣	تسويات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مثل الشراء العكسي والإقراض المضمون المماثل)	١٣٨,٥٠٢	٢١٤,٨٠٣
٤	تسويات للبنود خارج الميزانية العمومية (مثل التحول إلى مبالغ مكافئة للائتمان للتعرضات خارج الميزانية العمومية)	٧٩,٨٩٧	٨٢,٤٨٢
٥	تسويات أخرى	–	–
٦	التعرض لنسبة الرفع المالي	٣,٢٧٦,١١٠	٣,٣٦٧,١٠٢

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الجدول ٢: نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	البنود داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية، ولكنها تشمل الضمانات)	٣,٠٥٢,٥٥٦	٣,٠٥٦,١٥٨
٣	إجمالي التعرضات داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البندين ١ و٢)	٣,٠٥٢,٥٥٦	٣,٠٥٦,١٥٨
	التعرضات للمشتقات		
٤	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي صافية من هامش التغير النقدي المؤهل)	١,٨٨١	١,٥٩٩
٥	المبالغ الإضافية عن التعرض المستقبلي المحتمل المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	٣,٢٧٤	٣,٠٦١
١١	إجمالي التعرضات للمشتقات (مجموع البنود ٤ إلى ١٠)	٥,١٥٥	٤,٦٦٠
	التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية		
١٢	إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (مع عدم إدراج المقاصة) بعد تسوية المعاملات المحاسبية للبيع	١٢٩,٠٤٣	٢٠٥,٠٤٣
١٤	تعرض مخاطر ائتمان الطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	٩,٤٥٨	٩,٧٥٩
١٦	إجمالي التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود ١٢ إلى ١٥)	١٣٨,٥٠١	٢١٤,٨٠٢
	التعرضات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
١٧	التعرض خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الاسمية	١٥٧,٥٠٧	١٦٠,٥٨٢
١٨	(تسويات للتحويل إلى المبالغ المكافئة للائتمان)	(٧٧,٦١١)	(٧٨,٠٩٩)
١٩	البنود خارج الميزانيّة العمومية (مجموع البندين ١٧ و١٨)	٧٩,٨٩٦	٨٢,٤٨٣
	رأس المال وإجمالي التعرضات		
٢٠	رأس المال الفئة ١	٣٩٤,٠٧٨	٣٨٦,٠١١
٢١	إجمالي التعرضات (مجموع البنود ٣ و١١ و١٦ و١٩)	٣,٢٧٦,١٠٨	٣,٣٦٧,١٠٣
	نسبة الرفع المالي		
٢٢	نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ (٪)	٪١٢,٠	٪١١,٥

القوائم المالية والإفصاحات الأخرى ذات الصلة متاحة أيضًا على الموقع الإلكتروني للبنك. للاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني، يرجى اتباع الرابط التالي http://ahlibank.om/investor-relations/financial-reports/.

تم إعداد تقرير بازل ٢ المحور ٣ وفقًا لمتطلبات إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ كما هو مبين في تعميمي البنك المركزي العُماني رقم ب م ١٠٠٩ ورقم ب م ١٠٢٧.

وتم إعداد إفصاحات رأس المال والسيولة الخاصة ببازل ٣ وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، وتعميم البنك المركزي العُماني الصادر في ٢٠ مارس ٢٠١٨، والتعميم رقم ب م ١١٢٧ «بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار إفصاح نسبة تغطية السيولة» الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي. تم إعداد إفصاحات نسبة صافي التمويل الثابت وفقًا لمرجع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦. أما إفصاحات البنك حول الرفع المالي، فأعدّت وفقًا لتعميم البنك المركزي حول نسبة الرفع المالي الصادر في ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ وتعميم البنك المركزي رقم ب م ١١٥٧ حول تطبيق معيار نسبة الرفع المالي في بازل ٣ الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨.

عن البنك الأهلي ش.م.ع.ع

حمدان بن علي بن ناصر الهنائي

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: ٢٦ يناير ٢٠٢٢